

وثيقة صادرة عن
مجموعة البنك الدولي للاستخدام
الرسمي فقط

رقم التقرير: 169022-YE

المؤسسة الدولية للتنمية
مؤسسة التمويل الدولية
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

مذكرة المشاركة القطرية
الخاصة بالجمهورية اليمنية لفترة
السنتين الماليتين 2022 و 2023
14 أبريل/ نيسان 2022

وحدة الإدارة المعنية باليمن، منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا

مؤسسة التمويل الدولية،
إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون إذن من مجموعة البنك الدولي.

صدرت مذكرة المشاركة الوطنية الأخيرة

بتاريخ 16 أبريل/ نيسان 2019

السنة المالية

1 يوليو/ تموز – 30 يونيو/حزيران

الاختصارات والأسماء
المختصرة

| | | | |
|--|--------|--|----------|
| الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً | IRG | التمويل الإضافي | AF |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | MENA | الخدمات الاستشارية والأدوات التحليلية | ASA |
| صحة وتغذية الأم والطفل | MCHN | البنك المركزي اليمني | CBY |
| صندوق استثماري متعدد المانحين | MDTF | التنمية المجتمعية | CDD |
| الوكالة الدولية لضمان الاستثمار | MIGA | مذكرة المشاركة الوطنية | CEN |
| مشروع أشغال عامة | PWP | مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة | CERC |
| مشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتحسين الإنتاج الزراعي في اليمن | SAPREP | استمرارية المساندة | CoS |
| الصندوق الاجتماعي للتنمية | SFD | مرض فيروس كورونا المستجد 2019 | COVID-19 |
| المجلس الانتقالي الجنوبي | STC | المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات | ECRP |
| المساعدة الفنية | TA | المشروع الطارئ للصحة والتغذية | EHNP |
| المتابعة من قِبَل الغير | TPM | التأثر ب/أوضاع الهشاشة والصراع والعنف | FCV |
| الأمم المتحدة | UN | الإدارة المالية | FM |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | UNDP | السنة المالية | FY |
| منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) | UNICEF | العنف ضد المرأة | GBV |
| مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع | UNOPS | إجمالي الناتج المحلي | GDP |
| المياه والصرف الصحي والنظافة العامة | WASH | الحكومة اليمنية | GOY |
| مجموعة البنك الدولي | WBG | المؤسسة الدولية للتنمية | IDA |
| المرحلة الثانية لمشروع الخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن | YIUSEP | نازح داخلياً | IDPs |
| ريال يمني | YER | مؤسسة التمويل الدولية | IFC |

| | | | |
|---------------------------------|--------------------------|-------------------------------|------------------|
| الوكالة الدولية لضمان الاستثمار | مؤسسة التمويل الدولية | البنك الدولي للإنشاء والتعمير | نائب الرئيس: |
| إيثيوبيس تافارا | هالة شيخ روجو | فريد بلحاج | المدير: |
| ميرلي بارودي | عبد الله جفري (بالإنابة) | مارينا ويس | رئيس فريق العمل: |
| مينا كاميت | يوسف حبيش | تانيا ماير | |

مذكرة المشاركة الوطنية الخاصة بالجمهورية اليمنية لفترة السنتين الماليتين 2022 و 2023

جدول المحتويات

| | |
|----|---|
| 4 | ملخص وافٍ |
| 7 | أولاً - السياق العام لليمن |
| 7 | السياق السياسي |
| 7 | سياق الأوضاع الإنسانية والسياق الاجتماعي والفقر |
| 11 | السياق الاقتصادي |
| 13 | ثانياً. استجابة مجموعة البنك الدولي حتى الآن |
| 13 | مشاركة مجموعة البنك الدولي |
| 14 | الدروس المستفادة من تجربة اليمن |
| 17 | الدروس المستفادة من أوضاع الهشاشة والمتأثرة بالصراع |
| 19 | ثالثاً. مذكرة المشاركة الوطنية الجديدة |
| 19 | البرنامج |
| 24 | الخدمات التحليلية |
| 24 | طرق العمل |
| 25 | الشراكات |
| 26 | التمويل |
| 26 | رابعاً. المخاطر |
| 27 | المخاطر الأمنية والسياسية والمتعلقة بالحوكمة |
| 27 | المخاطر التي تواجه أصحاب المصلحة |
| 28 | مخاطر الاقتصاد الكلي |
| 28 | المخاطر المالية والتعاقدية |
| 29 | المخاطر البيئية والاجتماعية |

الإطارات

- 5.....الإطار 1. العوامل المؤدية إلى الهشاشة والقدرة على الصمود في اليمن
- 6.....الإطار 2. الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن
- 8.....الإطار 3. نتائج التقييم الديناميكي للاحتياجات لعام 2020
- 11.....الإطار 4. الصراع في أوكرانيا: الآثار المحتملة على الاقتصاد اليمني
- 13.....الإطار 5. النتائج الرئيسية التي تحققت حتى الآن منذ عام 2016
- 14.....الإطار 6. تعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع محافظ استثمار البنك الدولي
- 15الإطار 7. الدروس المستفادة من الاستعانة بالمتابعة من قبل الغير
- 19.....الإطار 8. الدروس المستفادة من التجارب الحديثة في أفغانستان
- 24.....الإطار 9. تقييم احتياجات التعافي وإعادة الإعمار
- 25.....الإطار 10. تدعيم العمليات المبتكرة لتجميع البيانات من أجل تعزيز التحليل ووضع البرامج

المرفقات

- المرفق 1: محفظة مشاريع البنك الدولي والخدمات الاستشارية والتحليلية
- المرفق 2: معالجة مشكلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال نهج جديد قائم على استمرارية المساندة
- المرفق 3: إطار رصد مذكرة المشاركة الوطنية
- المرفق 4: النتائج الإنمائية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية وأثرها الإنمائي
- المرفق 5: خريطة

1. لا تلوح في الأفق أية علامات على بدء انحسار الصراع المسلح في اليمن، فبعد سبع سنوات من تدهور الأوضاع ميدانياً، تبقى فرص السلام بعيدة المنال. وشهد اليمن في الآونة الأخيرة أسوأ موجات اقتتال تحدثت على أرضه منذ سنوات. وأدت الصدمات المتعددة التي شهدتها اليمن على مدى السنتين الماضيتين، بما في ذلك ارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي والسيول وجائحة كورونا ووباء الكوليرا وغزو الجراد، إلى تفاقم مواطن الضعف السابقة لدى الأسر اليمنية، التي يحتاج 80% منها الآن إلى مساعدات إنسانية. كما صاحب تدهور الوضع الأمني والسياسي تفاقم أزمة النزوح.

2. وفي ظل هذه المرحلة الحرجة، تتمثل أولوية البنك الدولي في اليمن في مواصلة مشاركته عبر العديد من السيناريوهات الممكنة سعياً إلى تحقيق هدفه الرئيسي المتمثل في مساندة الشعب اليمني والحفاظ على المؤسسات التي تخدمه. وستركز مشاركة مجموعة البنك الدولي على ما يلي: (1) مساندة الخدمات الأساسية والحفاظ على رأس المال البشري؛ (2) تعزيز الأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، وفرص كسب العيش. وتمشياً مع تطور نهج مجموعة البنك الدولي الطموح الخاص بالعمليات في البلدان التي تتسم بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، فإن المؤسسة الدولية للتنمية "ستظل مشاركة" بجهودها في اليمن أثناء الصراع، وذلك عبر تقديم مساندة مستدامة للمساعدة في تقديم الخدمات الحيوية، وحماية رأس المال البشري، والحفاظ على المؤسسات اليمنية. وفي جميع السيناريوهات الممكنة، سيكون العمل على المستوى المحلي من خلال نهج لامركزي أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من الاضطرابات السياسية أو المؤسسية المحتملة.

3. وفي ظل السياق المحلي السريع التطور، سترتكز العملية العشرون لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية على منصات قابلة للتوسع تضم مشاريع مصممة على نحو يتسم بالمرونة والتكيف قادر على الاستجابة للصدمات، والتي يمكنها جلب التمويل من شركاء التنمية الآخرين. وسترشد قرارات تحديد أولويات المشاريع وتخصيص الاعتمادات بالمبادئ الرئيسية التالية: (1) التكامل وتضافر الجهود؛ (2) المرونة والقدرة على التكيف. ومن أجل زيادة الأثر، سيقوم البنك الدولي في المقام الأول بتوسيع نطاق العمليات القائمة وتعديلها سعياً إلى تحقيق نتائج ملموسة، وذلك من خلال الاستعانة بتمويل إضافي. وستعطي الأولوية للهُج المتكاملة متعددة القطاعات وحزم الإجراءات التدخلية الموجهة جغرافياً لضمان تحقيق أوجه التآزر في جميع جوانب محفظة مشاريعنا وتعظيم فرص الخروج بنتائج طيبة. وبالعمل عن كثب مع شركاء التنمية الآخرين، سيعمل البنك في سياق يتسم بالمرونة لتوسيع نطاق أنشطته بغرض الاستجابة للأزمات الناشئة، واغتنام الفرص المتاحة من أجل تحقيق السلام، وتصحيح المسار على نحو استباقي عند الحاجة.

4. في سياق يسوده تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، حيث لا يمكن للإجراءات التدخلية قصيرة الأجل وحدها أن تقدم حلاً مستدامة، وحيث يُتوقع أن تؤثر الحرب في أوكرانيا تأثيراً هائلاً على أسعار الغذاء، سيقوم البنك الدولي بتجربة نهج جديد قائم على "استمرارية المساندة"، حيث يدمج البرامج قصيرة ومتوسطة الأجل في استجابته لتحقيق الأمن الغذائي. ويتمثل الهدف الرئيسي في محاولة كسر حلقة الاعتماد على الغير، والحد من اتكال الأسر على المساعدات الإنسانية، والمساعدة في تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، والمحفزة على بناء القدرة على الصمود. وينطوي ذلك على تفعيل حزم الإجراءات التدخلية الموجهة جغرافياً التي تلبى الاحتياجات الفورية للأسر، مع تعزيز قدرتها على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأجل المتوسط. وتستهدف الإجراءات التدخلية الموجهة المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بصورة مزمنة (المرفق 2). وسيبحث البنك الدولي أيضاً في الفرص المتاحة لتعجيل مساندته للأمن الغذائي في اليمن وتوسيع نطاقها في سياق الحرب الدائرة في أوكرانيا.

5. كما يواصل البنك الدولي الشراكة مع الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج المؤسسة الدولية للتنمية، مع القيام في الوقت نفسه بتدعيم دور المؤسسات المحلية في تنفيذ المشاريع. وفي سياق السياسة المعنية¹ بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، سيعتمد البنك الدولي على أثر منظومة الأمم المتحدة وقدراتها على التنفيذ، وهو ما تقعله البلدان المتلقية لمساعدات المؤسسة الدولية للتنمية، مع تعزيز بناء قدرات الشركاء المحليين في الوقت نفسه. أما فيما يتعلق بالمؤسسات التي لديها سجل أداء حافل، والتي تتسم بالحيادية، وتتمتع بالقدرة التشغيلية والتفويض، مما يمكنها من العمل في جميع أنحاء اليمن، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، سيظل الهدف متمثلاً في الزيادة التدريجية لدورها الذي تضطلع به أثناء تنفيذ المشاريع، وذلك استناداً إلى تقييمات الجاهزية. وسيقوم البنك الدولي بتدعيم مشاركته على المستوى المحلي، وذلك بالعمل في نقطة تقاطع فيما بين أجهزة الحكومة والمجتمعات المحلية.

6. في جوهر العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والإنمائي، سيبقى الحفاظ على المؤسسات ضمن الأهداف الأساسية لبرنامج المؤسسة الدولية للتنمية. وإدراكاً من البنك الدولي لحالة عدم الاستقرار التي تتسم بها بيئة تنفيذ المشاريع، فإنه سيعمل على تعميق مشاركته في أجدته المؤسسية على ثلاثة مستويات تكملية على نحو ديناميكي ومحدد السياق: (1) تدعيم دور المؤسسات المحلية أثناء تنفيذ المشاريع وبناء القدرات؛ (2) تعميق المشاركة مع أجهزة الحكم المحلي (من خلال الشركاء المسؤولين عن إدارة التنفيذ، والبنك الدولي في نهاية المطاف)؛ (3) بحث إمكانية تقديم المساندة على المستوى المركزي بشأن الوظائف والرواتب الحكومية الأساسية لتقديم الخدمات، عندما تسمح الظروف بذلك على أرض الواقع. وستكون المشاركة ديناميكية وقابلة للتكيف. فهي تختلف من مشروع إلى آخر، تبعاً لتطور الوضع ميدانياً وللسمات المحلية الخاصة بمختلف مجالات السيطرة الإقليمية وسمات المشاريع فيما بين القطاعات.

7. أثرت مشاركة مجموعة البنك الدولي في اليمن منذ عام 2016 على سياسة البنك الأوسع نطاقاً بشأن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وساعدت على تحديد نموذج مشاركة للبلدان التي تعاني من صراعات محتدمة. وعلى الرغم من التعقيد الذي تتسم به بيئة تنفيذ المشاريع، أثبتت التجارب الأخيرة أنه بإمكان المؤسسة الدولية للتنمية تحقيق نتائج على نطاق واسع في جميع أنحاء اليمن حتى في ظل وجود صراع محتدم. وقد عززت التجربة في اليمن من فتح الطريق أمام قرار إنشاء "مخصص مواصلة العمل أثناء الصراع"، وهو إقرار بضرورة أن تشارك المؤسسة مشاركة مجدية في المجالات الرئيسية الخاصة بالبلدان، مثل الحفاظ على المؤسسات وتقديم الخدمات ورأس المال البشري أثناء الصراع الدائر. وثمة بلدان أخرى تعتمد على "نموذج اليمن" من خلال دمج نهج يركز على صالح الناس بشراكات مع الأمم المتحدة والمؤسسات المحلية، ونهج موسع وقادر على التكيف. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون توفر أدوات تخفيف المخاطر مثل مكّون الخسارة الأول في إطار نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية أمراً بالغ الأهمية في جهود تعبئة استثمارات القطاع الخاص.

8. وفي سياق بيئة عمل تسودها الأزمات المتفاقمة، سيواصل البنك الدولي الاعتبار بالدروس المستفادة من أوضاع الصراع وتجربة اليمن في تعزيز عمليات مراقبة البرنامج وتجميع البيانات. تتطلب البيانات التي تتسم بالهشاشة محفظة مشاريع مختلطة ومبتكرة ومرنة تتمتع بدرجة عالية من التجريب، وإعادة الهيكلة، والنهج المرورية. وسيكون مواصلة الاستعانة بعمليات المتابعة من قبل جهة خارجية، وتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، ومبادرة التمكين المكاني للرصد والرقابة، وأدوات استطلاع الآراء التقييمية للمواطنين، أمراً بالغ الأهمية من أجل جمع الآراء التقييمية بشأن التقدم المحرز في التنفيذ والتكيف على هذا الأساس. وسيبحث البنك الدولي إمكانية التعاقد مع جهة رصد على مستوى محفظة المشاريع، بمساندة من الصندوق الاستثماري الجديد متعدد المانحين. وسيواصل البنك الدولي أيضاً تدعيم عمليات تجميع البيانات المبتكرة واستخدام مصادر البيانات عن بعد للتغلب على بعض التحديات المتصلة بالتجميع التقليدي للبيانات وتعزيز وضع البرامج استناداً إلى الشواهد.

¹ سياسة البنك الدولي المُحدّثة: التعاون الإنمائي وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، الفقرة 3(ب)؛ منشور سياسة العمليات السابق رقم 2-30: التعاون الإنمائي والصراع

9. وستزيد مجموعة البنك الدولي من مشاركتها مع القطاع الخاص في مختلف أنشطة البرنامج، إدراكاً منها للدور الحيوي الذي يضطلع به القطاع الخاص في تعزيز آفاق النمو والقدرة على الصمود في اليمن. اشترك في إعداد مذكرة المشاركة الوطنية كل من البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مما سيضاعف الجهود المبذولة للتعرف على الحلول التي تصدرها القطاع الخاص لتلبية احتياجات البنية التحتية، ومساندة إيجاد فرص العمل، وإرساء الأساس للتعافي. وستعمل مجموعة البنك الدولي على تحقيق استجابة شاملة من جانب القطاع الخاص سعياً إلى بدء الحد من اعتماد اليمن على الواردات والمعونات، والمساعدة في إعداد القطاع الخاص ليصبح محركاً لجهود إعادة الإعمار.

10. تمشياً مع إستراتيجية البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، فإن مبررات وجود برنامج واسع النطاق في اليمن - وهو مشاركة عالية المخاطر ومرتفعة العائد - لم تكن أكثر إقناعاً في أي وقت مضى مما هي عليه الآن. وعلى الرغم من أن العمل في اليمن يُعرض البنك الدولي لتحديات متعددة تتطلب مراقبة ومتابعة مستمرة، فإن التقاعس عن العمل سيكون أعلى تكلفة، وذلك من المنظور الإنمائي. وقد حقق برنامج المؤسسة الدولية للتنمية في اليمن نتائج مهمة، وتوجد إمكانية لتوسيع نطاقه بدرجة كبيرة. كما أن مواصلة المشاركة أثناء الصراع ستمهد الطريق للتعافي وإعادة الإعمار. ومع ذلك، ستظل محفظة مشاريع البنك الدولي الكبيرة والمتنامية تواجه تحديات هائلة، يقع كثير منها خارج نطاق البرنامج ولا يمكن تخفيف شدتها بالكامل. وفي خضم الأوضاع الأمنية المشددة والقيود على الحصول على الخدمات، لا تزال هناك مخاطر كبيرة متبقية. وستظل المشاركة في اليمن تتطلب درجة عالية من سرعة الحركة وتحمل المخاطر. وخلال فترة مذكرة المشاركة الوطنية، سيهدف البنك الدولي إلى إعادة توطيد الأثر ميدانياً، وذلك بهدف تعزيز الرقابة على البرامج وتعميق المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

11. لا تزال مذكرة المشاركة الوطنية هي الوثيقة الإستراتيجية المناسبة لمشاركة مجموعة البنك الدولي في اليمن، حيث يحول استمرار حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار ميدانياً دون التخطيط على الأجل المتوسط. ومع أن التحول إلى إطار الشراكة القطرية لا يزال متعذر التنفيذ في هذه المرحلة بالنظر إلى الظروف الفريدة التي يشهدها اليمن، فإن مذكرة المشاركة الوطنية هذه تستعرض الدروس المستفادة من دورتي المذكرة السابقتين² وكيفية تطبيقها في المرحلة الجديدة. وتستند هذه الممارسة إلى دراسة داخلية عن "الدروس المستفادة" أجرتها المجموعة المعنية بالتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف في عام 2019، والدروس المستفادة الخاصة بمشاريع محددة كما تم تقييمها في تقارير إنجاز التنفيذ والنتائج، وكذلك التحليلات المستهدفة ذات التأثيرات على عملية وضع البرامج.³

² السننات الماليتان 2017 و2018؛ السننات الماليتان 2020 و2021

³ على سبيل المثال، الحماية الاجتماعية في العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والإنمائي، 2021، وتحديث التقييم الديناميكي للاحتياجات، 2020،

والتقييمات المؤسسية، 2021

السياق السياسي

12. نشبت الحرب في اليمن كنتيجة لتاريخ امتد لعقود حافلة بالمظالم والصراعات، والفساد وسوء الإدارة، واستحواد النخبة على مقاليد الأمور والمحسوبية، إلى جانب الانقسامات القبلية والدينية والإقليمية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإنشاء سلطة مركزية مستدامة،

الإطار 1. العوامل المؤثرة على أوضاع الهشاشة والقدرة على الصمود في اليمن (كما هو محدد في تقييم المخاطر والقدرة على الصمود في اليمن لعام 2022)

تشمل موجبات الصراع قصيرة وطويلة الأجل ما يلي: (أ) تجزؤ العقد الاجتماعي وتراجع شرعية الدولة؛ (ب) أزمة الهوية الوطنية؛ (ج) ضعف الاقتصاد ضمن إطار الحرب الاقتصادية؛ (د) استنزاف الموارد الطبيعية (المياه والنفط والأراضي) وسوء إدارتها؛ (هـ) تطبيع العنف وتطبيق سيادة القانون التعسفية مع توفير بدائل محدودة.

تشمل عوامل القدرة على الصمود ما يلي: (أ) القدرة على التكيف مع حالة عدم الاستقرار والصراع التي طال أمدها؛ (ب) الهياكل الحكومية اللامركزية ودور المؤسسات المحلية؛ (ج) شبكات الأمان الاجتماعي، ودور الأعراف الدينية والثقافية، والأطر غير الرسمية وغير الحكومية، بما في ذلك الهياكل القبلية؛ (ج) إنشاء مجتمع مدني مفعم بالحيوية؛ (د) دور المرأة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتعزيز التماسك الاجتماعي، وزيادة مشاركة الشباب؛ (هـ) مساهمات القطاع الخاص؛ (و) التحويلات وأوجه المساعدة التي يقدمها المغتربون.

في أعقاب توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام 1990، ظل اليمن منقسماً على طول هذه الحدود إلى اليوم. وفي حين شهد اليمن فترات من الاستقرار النسبي، فإنه نادراً ما يشهد غياباً تاماً لأعمال العنف. ومنذ اندلاع الاحتجاجات في عام 2011 وتحدي الرئيس السابق علي عبد الله صالح، فشل اليمن في استعادة الاستقرار. إن الحرب في حد ذاتها هي تجمع معقد للصراعات يتفاقم بفعل المكونات الدينية والإقليمية والقبلية ووجود عدة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة تتشابه جبهاتها الأمامية. ويشمل ذلك: (1) الصراع بين حركة الحوثيين التي تسيطر على معظم شمال اليمن، والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً التي تسيطر على جزء من وسط وجنوب اليمن وتتقاسم السلطة على أساس اتفاق هش أبرمته مع إحدى الحركات الانفصالية، وهي المجلس الانتقالي الجنوبي؛ (2) المنظمات المتطرفة العنيفة التي تقهقرت على مدى السنوات الماضية؛ (3) الصراعات المحلية الناجمة عن الانقسامات القبلية والمؤثرة في ديناميكيات السلطة.

13. لا تزال فرصة التوصل إلى اتفاق للسلام أمراً بعيد المنال. ويشوب التجزؤ السلطة في اليمن إذ يضم اليمن مؤسسات موازية تعمل في المناطق التي تسيطر عليها كل من الحكومة وجماعات المعارضة. ظهرت مرحلة جديدة من الصراع في عام 2021 شهدت معركة استمرت لشهور من أجل السيطرة على محافظة مأرب المركزية الغنية بالنفط والغاز. وفي الأسابيع الأولى من عام 2022، تصاعد الصراع في اليمن واستمر القتال على جبهات متعددة مع فشل جهود السلام في اكتساب الزخم. ولا تزال عدن العاصمة المؤقتة، تسيطر عليها الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، في حين يسيطر الحوثيون على صنعاء. وأفضت عناصر القوة التي اكتسبها مجلس الانتقال الجنوبي في الآونة الأخيرة إلى زيادة الانقسامات، إذ أدت إلى تكثيف الجهود الرامية إلى فرض السيطرة الذاتية على الوظائف العامة في الجنوب. وعلى الرغم من أن عودة سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً على عدن مشجعة، فإن اتفاق تقاسم السلطة الموقع في الرياض في عام 2019 بين الحكومة المعترف بها دولياً ومجلس الانتقال الجنوبي لم يدخل حيز التنفيذ بالكامل. فهذا الصراع أكبر من مجرد معركة عسكرية تهدف إلى السيطرة على الأرض وفرض السيطرة السياسية، بل هو أيضاً صراع على السلطة لفرض السيطرة المؤسسية والتحكم في الموارد؛ وأدى الانقسام الإداري هذا إلى تقاوم التحديات المؤسسية، على سبيل المثال، في البنك المركزي اليمني.

سياق الأوضاع الإنسانية والسياسي الاجتماعي والفقر

14. تسبب الصراع المسلح الدائر في اليمن والمحتدم منذ سبع سنوات في أضرار جسيمة وأفضى إلى أزمة إنسانية هائلة. لا يزال 24.1 مليون شخص، أي أكثر من 80% من السكان، بحاجة إلى المساعدة. ويعاني مليوناً من سوء التغذية الحاد. ويتواصل نقشي الأمراض، ويفتقر ما يقرب من 18 مليون شخص إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

في السنوات الأخيرة، ازداد الوضع سوءاً بسبب السيول الهائلة وتفاقم أزمة النزوح، حيث بلغ عدد النازحين داخلياً أكثر من 4 ملايين شخص حتى أوائل عام 2022. وقد تزامنت التغييرات في الوضع الإنساني مع حدوث صدمات مختلفة مرتبطة بالصراع في السنوات الأخيرة، بما في ذلك موجات العنف الكبيرة، والتغيرات في الحوكمة الناتجة عن الاستحواذ على الأراضي والمناطق، وتشديد الحصار المتقطع جويًا وبحريًا، والكوارث الطبيعية، وتفاقم الأمراض على نطاق واسع، وأزمات العملة. وقد أدت الصدمات النفسية المنتشرة على نطاق واسع من طول أمد التعرض للصراع، إلى جانب تدني خدمات الدعم النفسي الاجتماعي، إلى مواجهة اليمنيين بشكل خاص لتحديات الصحة النفسية.

15. في ظل هذه التحديات المروعة، ارتفعت معدلات الفقر المالي وعجز الأسر عن تحمل تكاليف الغذاء والخدمات الأساسية ارتفاعاً كبيراً منذ احتدام الصراع. زادت تقديرات ضعف القدرة على الحصول على الغذاء، وهي أكثر مؤشرات الرفاهة موثوقية تم قياسها منذ اندلاع الصراع، زيادة هائلة خلال عام 2018 ومرة أخرى بين عامي 2020 و 2021⁴. وقد لعبت الصدمات التي تسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بمعدلات سريعة (مثل أزمات العملة) دوراً رئيسياً في دفع اليمن إلى حافة المجاعة (على سبيل المثال، تصنيف الأمم المتحدة المتكامل لمراحل الأمن الغذائي 2018 و 2020). وتحسن الوضع الإنساني خلال عام 2019 عندما استقر ارتفاع الأسعار وتراجع عن ذروته في عام 2018. ومع ذلك، عندما بدأت أسعار المواد الغذائية في الارتفاع مرة أخرى، تفاقم الوضع الإنساني على الفور. وثمة أزمة في القدرة على الدفع، حيث تعجز الأسر عن تحمل تكاليف الغذاء أو الخدمات الأساسية. ومن المتوقع أن يزداد الوضع تدهوراً نتيجة للحرب في أوكرانيا وتأثيرها على أسعار المواد الغذائية (انظر الإطار 4).

الإطار 2. الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن

إلى جانب تآكل رأس المال البشري، يمثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أشد تحديات التنمية البشرية إلحاحاً في اليمن. إذ يعاني أكثر من 17 مليون شخص (أي أكثر من نصف السكان) من انعدام الأمن الغذائي الحاد (وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لعام 2022). ومن المتوقع أن يعاني ما يقرب من 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد على مدار عام 2022. وتعد مستويات سوء التغذية الحاد والمزمن لدى الأطفال من أعلى المستويات في العالم: ويعاني 46% من الأطفال من التقرُّم، ويحتاج أكثر من مليوني طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد. وتتداخل تحديات الأمن الغذائي ورأس المال البشري عبر الدوران في حلقة مفرغة: إذ يسهم نقص الغذاء الكافي مقترناً بانخفاض سبل الحصول على التغذية الكافية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في سوء تغذية الأطفال. ويتسبب سوء التغذية الشديد لدى الأطفال في إلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها بصحتهم ونموهم الدماغي في المستقبل. وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بدرجة كبيرة خلال أزمة كورونا، ومن المتوقع أن يتفاقم بفعل آثار الحرب في أوكرانيا.

تشمل العوامل الرئيسية المؤدية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن تدمير الأصول الزراعية ومواقع إنتاج الغذاء، والزيادة الهائلة في أسعار المواد الغذائية، والانخفاض الحاد في الدخل، وانعدام سبل الحصول على الخدمات المطلوبة. زادت تكلفة سلة الإعاشة الدنيا بأكثر من 150% منذ عام 2015 (برنامج الأغذية العالمي 2022). وتسارعت وتيرة تضخم أسعار المواد الغذائية أثناء جائحة كورونا، ولاسيما في الجنوب، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، وزيادة انخفاض قيمة الريال اليمني - حيث يستورد اليمن معظم المواد الغذائية المستهلكة. ويؤدي الانخفاض العام في الإنتاج الزراعي المحلي وتغير المناخ إلى جعل اليمن أحد أكثر بلدان العالم استيراداً للواردات الغذائية. وقد أدى تدمير الإنتاج المحلي للأغذية وتعطل سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية بسبب الصراع إلى تفاقم التحدي المتعلق بتوفير الغذاء. وتفاقم هذا الوضع أيضاً بسبب انخفاض دخل الأسر اليمنية. وقد أدى انعدام سبل الحصول على خدمات صحة الأم والطفل والخدمات التغذوية، وكذلك مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي - وهو أحد العوامل الرئيسية للوقاية من سوء التغذية وعلاجه - إلى تفاقم هذه المشكلة. والعديد من العوامل الكامنة وراء ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، ومحدودية القدرة على الحصول على الخدمات ذات الصلة كانت موجودة قبل نشوب الصراع - وأدى الصراع والصدمات الأخرى إلى تفاقم الأوضاع التي كانت موجودة في السابق بالفعل (على سبيل المثال، فافاري وآخرون، 2021).

16. أسهم وجود المؤسسات السياسية والاقتصادية الموازية وازدواجية سعر الصرف إلى انقسام العوامل التي تدفع باتجاه استمرار الأزمة الإنسانية في مناطق مختلفة من البلاد، وكذلك زاد من تعقيد العمليات الإنمائية. أدت ازدواجية العملات في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين والحكومة المعترف بها دولياً إلى زيادة حجم المخاطر المرتبطة ببرامج المساعدة: فقد أثر اتساع الفجوات بين سعري الصرف على تنفيذ العمليات والتخطيط، بما في ذلك من خلال زيادة مخاطر تباين القوة الشرائية بين المستفيدين، وهو ما تطلب من مجتمع الجهات المقدمة للمعونة اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من حدة المخاطر. وإلى جانب التشاور الوثيق بين البنك الدولي والأمم المتحدة، تم التوصل إلى اتفاق لاستخدام أسعار صرف العملات المتفق عليها من جانب جمعية الصرافين اليمنيين، والتي نُشرت في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين وفي الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً على التوالي، باعتبارها المرجع الرئيسي لسعر السوق.

17. أدى تفشي جائحة كورونا إلى تفاقم الوضع في اليمن وخلق أعباء إضافية على قطاع صحي أصابه الشلل بالفعل. تتدرج المؤشرات الصحية في اليمن ضمن أسوأ المؤشرات على مستوى العالم. ويؤثر سوء التغذية في نسبة كبيرة من السكان. وتفشّت أمراض سارية منها الكوليرا والدفتريا وحمى الضنك والحصبة بسبب تدهور أوضاع إمدادات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. ولا يعمل سوى نصف المنشآت الصحية تقريباً في اليمن، وهي تعاني من نقص كبير في الموارد البشرية والمستلزمات الطبية. أدى ذلك إلى تعرض البلاد بشدة لتداعيات جائحة كورونا التي تفشت بسرعة وأثقلت كواهل المنشآت الطبية وأطقمها. وعلاوة على ذلك، أدت الجائحة إلى تخفيض نسبة الأموال المقدمة من الجهات المانحة على مستوى العالم، مما أسهم بالفعل في نقص التمويل اللازم للاستجابة في اليمن؛ وارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم؛ وانخفاض دخل الأسرة بشكل كبير بسبب القيود المفروضة على الحركة، وانخفاض النشاط الاقتصادي الكلي، وانخفاض معدل تحويلات العاملين بالخارج.

18. لا يزال توفير فرص الحصول على التعليم أحد التحديات الكبرى، كما أن مستقبل تعليم جيل كامل من الشباب مُعرض هو الآخر للخطر. وعلى الرغم من إدخال بعض التحسينات، كانت نواتج التعليم في اليمن هي الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى قبل نشوب الصراع. ففي عام 2011، عندما تم إجراء آخر تقييم متاح لعملية التعلم، سجّل 91% من طلاب الصف الرابع درجات دون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في مادتي الرياضيات والعلوم. وأسفر الصراع عن تسرب أكثر من 400 ألف طفل من المدارس، مما زاد العدد الإجمالي لهؤلاء الأطفال ليتجاوز مليوني طفل. ومن دون توفير المساندة اللازمة، قد لا يعود هؤلاء الأطفال أبداً إلى مدارسهم. ولم يحصل ثلثا القوى العاملة في مجال التدريس على أجورهم بشكل منتظم منذ أربعة أعوام، مما يعرّض نحو 4 ملايين طفل إضافي لخطر فقدان مستقبلهم التعليمي. وتتعرض المدارس في العديد من المناطق لأضرار وتقفّر إلى المستلزمات المدرسية الأساسية، مثل الكتب المدرسية والمكاتب ومرافق الصرف الصحي. ومن المرجح أن يؤدي إغلاق المدارس من جراء جائحة كورونا إلى تفاقم أزمة التعليم.

19. بينما يؤدي الصراع إلى تفاقم الإقصاء وعدم المساواة بين الفئات الأشد احتياجاً والأولى بالرعاية بوجه عام، تُعاني النساء والفتيات حرماناً شديداً في جميع مناحي الحياة. وفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين في العالم 2021، احتل اليمن المرتبة 155 من بين 156 بلداً من حيث أداء المشاركة والفرص الاقتصادية، والتحصّل الدراسي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي للمرأة. وإلى جانب تراجع الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة في الاقتصاد، ينخفض مستوى تحصيلها الدراسي على نحو ملحوظ. إذ يلتحق أقل من نصف الفتيات بالمدارس الثانوية، بينما ترتفع معدلات أمية الإناث. وتتم أقل من نصف الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة، ومع ذلك، لا تزال معدلات الوفيات النفاسية باليمن هي ثاني أعلى المعدلات في المنطقة. ويُعد العنف ضد المرأة شائعاً على المستويين المحلي والعام، كما ترتفع معدلاته في ظل أوضاع الهشاشة والصراع⁵، كما هو الحال فيما يتعلق بزواج الأطفال⁶. وعلاوة على ذلك، تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة، من جملة الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن البالغ عددهم أربعة ملايين ونصف تقريباً، تحديات مضاعفة فيما يتعلق بالحصول على الرعاية، ومحدودية التفاعل الاجتماعي، وضعف القدرة على التنقل، وارتفاع معدلات تعرضهن للعنف.

⁵ لجنة الإنقاذ الدولية 2019.

⁶ في عام 2017، سجل اليمن واحداً من أعلى معدلات زواج الأطفال في العالم: تزوجت 32% من النساء في الفئة العمرية 20-24 عاماً قبل بلوغ سن 18 عاماً، وتزوجت 9% من النساء قبل بلوغ سن 15 عاماً (اليونيسف، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، 2017)، ويُعد هذا الازدياد في معدلات زواج الأطفال شائعاً في حالات الطوارئ الإنسانية.

الإطار 3. نتائج التقييم الديناميكي للاحتياجات لعام 2020

اكتملت المرحلة الثالثة من التقييم الديناميكي للاحتياجات في عام 2020 والتي ركزت على 16 مدينة و12 قطاعاً. وتشير التقديرات في هذه المرحلة إلى أن الاحتياجات الإجمالية للتعافي وإعادة الإعمار تتراوح بين 20 و25 مليار دولار على مدى خمسة أعوام. وتتركز معظم الاحتياجات في قطاع الإسكان، حيث تقدر الاحتياجات الكلية للتعافي وإعادة الإعمار بما يتراوح بين 7.6 و9.3 مليارات دولار. كما تأثرت قطاعات التعليم، والصحة، والنقل، والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة تأثراً شديداً، حيث تراوحت نسب الأضرار الكلية بين 29% (في قطاع النقل)، و38% (في قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية). ولا يعكس انخفاض القدرة الوظيفية في العديد من القطاعات الأضرار المادية فحسب، بل يعكس أيضاً عوامل مثل القدرات المؤسسية، والتوظيف ودفع الرواتب، والقدرة على الحصول على الكهرباء.

19. على الرغم من أن 62% من سكان اليمن يعيشون في المناطق الريفية، يزداد عدد سكان الحضر بنسبة 3.9% سنوياً⁷، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 16.3 مليون نسمة بحلول عام 2030. تُعد عمليات النزوح من جراء الصراع إحدى العوامل المؤدية إلى الزحف العمراني، حيث ينتقل الناس من المناطق الريفية إلى الحضرية، وفيما بين المناطق الحضرية بحثاً عن السلامة والفرص الاقتصادية. وتسبب الصراع في دمار البنية التحتية الأساسية، إذ انقطعت خدمات المياه، وتعرضت الطرق للدمار، وتُركت المرافق الحيوية دون كهرباء، ولحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والتصريف، مما أثر تأثيراً كبيراً على تقديم الخدمات. ويفتقر نحو ثلثي اليمنيين حالياً إلى سبل الحصول على خدمات المياه المأمونة والصرف الصحي. كما أصيب الاقتصاد بالشلل بسبب نقص الوقود، وبالتالي تتراجع الظروف المعيشية نتيجة لتصاعد تكاليف الديزل والغاز المستخدمين لأغراض الطهي.

20. كان لتعطيل إمكانية الحصول على مصادر الطاقة، والنقل، والاتصالات، وخدمات المياه آثار مباشرة وغير مباشرة بعيدة المدى على القطاع العائلي. تُظهر صور الأقمار الصناعية الليلية أنه حدث انقطاع كبير في إمدادات الكهرباء خلف ثلاثة أرباع اليمن في ظلام. وتعرضت شبكات الكهرباء والتوزيع لأضرار كبيرة من جراء الصراع، مما أدى إلى تعذر حصول ملايين الأسر والشركات على إمدادات الكهرباء العامة، ولم تتوفر مولدات الديزل وأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلا لعدد قليل فقط من السكان. كما يواجه قطاعا التجارة الدولية والتتقل معوقات خطيرة بفعل الأضرار الواسعة التي لحقت بالمطارات والموانئ الرئيسية. وتأثرت الطرق والجسور شمال اليمن تأثراً شديداً بالصراع، مما أدى إلى تعطيل تدفقات التجارة والمعونات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تعرضت البنية التحتية للاتصالات لأضرار إبان الصراع، بما في ذلك انقطاع الإنترنت الذي حدث مؤخراً على مستوى اليمن لمدة أربعة أيام، وهو ما يُسلط الضوء على وضع الهاشاشة الذي يُعاني منه الاتصال الدولي في اليمن. هذه الهاشاشة تحرم الناس من التمتع بخدمات الاتصالات داخل اليمن وخارجه. بالإضافة إلى ذلك، تضع نقاط التقطيش قيوداً إضافية على سلسلة الإمداد والخدمات اللوجستية للتجارة والمعونات الإنسانية.

21. زاد تدهور المؤسسات وأنظمة الحوكمة الضعيفة بالفعل في اليمن إبان الصراع. على مدار التاريخ، كان القطاع العام أحد أكبر جهات التوظيف في الاقتصاد اليمني. وأدت ضخامة فاتورة الأجور في القطاع العام (حيث وصلت فاتورة أجور عام 2014 إلى 4.5 ملايين دولار)، وانهيار الإيرادات بسبب الصراع وتكلفته، مقترناً بتزايد انعدام الثقة في المؤسسات العامة، إلى الإيقاف المبدئي لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في صيف عام 2016. وفي أوائل عام 2017، استطاعت الحكومة المعترف بها دولياً استئناف دفع الرواتب في المناطق التابعة لها، بينما تعرضت مدفوعات موظفي القطاع العام في المناطق التابعة للحوثيين للإيقاف منذ عام 2019، ولم يتم صرف سوى مدفوعات جزئية وغير منتظمة منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، وصلت الخدمات العامة في القطاعات الرئيسية، مثل الصحة/التغذية، والتعليم، والمياه والمرافق الصحية، إلى حافة الانهيار⁸. وقد أدى تجزؤ إدارة القطاع العام والسياسة النقدية إلى زيادة تعقيد مسألة دفع رواتب موظفي القطاع العام.

⁷ البنك الدولي، 2020.

⁸ الاتحاد الأوروبي: 2020. "تقارير مدفوعات رواتب موظفي الخدمة المدنية في البلدان التي تعاني من الصراعات اليمن؛ المركز الدولي للنمو. 2020. "رواتب القطاع العام في اليمن: نحو بناء الثقة في عملية السلام؛ والبنك الدولي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف. 2020. مذكرة مشتركة للنقاش: نهج مقترح لتسهيل دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في اليمن.

22. في سياق تراجع المعونات الأجنبية، يواجه اليمن انخفاضاً كبيراً في التمويل منذ مستويات ما قبل الحرب. ففي حين زادت احتياجات اليمن زيادة كبيرة في الأعوام الأخيرة، انخفضت الموارد المتاحة والمعونات الخارجية باطراد. وقد أدت أوضاع المالية العامة المتأزمة في البلدان المانحة، والديناميكيات الإقليمية، والشواغل المتعلقة بتحويلات حركة المعونات إلى انخفاض تدفقات المعونات. وبالنظر إلى المساعدات الإنسانية فقط، أفادت تقارير الأمم المتحدة مؤخراً بوجود اتجاه تراجع نحو الوفاء بالتعهدات، حيث كان عام 2021 أقل عاماً، إذ بلغت نسبة الوفاء بالتعهدات 51% من جملة الأموال المطلوبة في الأصل (أي 3.85 مليارات دولارات في عام 2021).⁹ وفي حين قدمت المؤسسة الدولية للتنمية مساندة مالية غير مسبوقه لليمن على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية (حيث التزمت بتقديم أكثر من 800 مليون دولار حتى الآن في السنة المالية 2021-2022)، لا تزال هناك فجوات كبيرة. وقد يؤدي تصاعد الصراع في بداية عام 2022، مقترناً بإمكانية إعادة إدراج الحوثيين على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، إلى زيادة مستوى التعقيد والمخاطر المرتبطة بعمليات المعونة زيادة هائلة. وفي حالة حدوث مزيد من التراجع أو سيناريو "الانقطاع"، سيكون التأثير على النواتج الإنسانية والإنمائية فوراً وبالخطورة.

السياق الاقتصادي

23. واصل الاقتصاد اليمني انكماشه طوال عام 2021. على الرغم من أن الصراع اليمني الدائر متعدد الجوانب لا يزال هو العنصر المحدد للأداء الاقتصادي في اليمن، ازداد عدم الاستقرار الاقتصادي تقاعماً بفعل الصدمات المتصلة بالصحة ومواطن الضعف الهيكلي. ففي عام 2021، من المتوقع أن يسجل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكماشاً إضافياً (-2.0%)، في أعقاب الأداء المسجل بالسالب الذي شهده بالفعل عام 2020 (-8.5%). ثمة قطاعان يحددان أغلب نتائج النمو باليمن، وهما النفط والزراعة، ويتعرض هذان القطاعان كلاهما هيكلياً إلى التقلب والعوامل الخارجية، مثل الأسعار الدولية وكذلك الصدمات المتصلة بالمناخ والأفات. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد الاقتصاد اليمني في معظمه غير رسمي ويعتمد اعتماداً كبيراً على تدفقات المعونات الأجنبية وتحويلات العاملين في الخارج- الأخذ في التراجع- وذلك للحفاظ على الطلب الكلي.

الإطار 4. الحرب الدائرة في أوكرانيا: الآثار المحتملة على اقتصاد اليمن

على الرغم من أن تطور الحرب في أوكرانيا لا يزال سريعاً وتشوبه درجة عالية من عدم اليقين، تفيد التقديرات إلى أن للحرب تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد اليمني بوجه عام. ومن المتوقع أن تتعرض قنوات النقل الأساسية إلى انخفاض واردات السلع الأولية الرئيسية بسبب الصدمات التي تطل جانب العرض إثر الصراع - في الأجل القصير، وإلى زيادة أسعار النفط والمواد الغذائية- في الأجلين القصير والمتوسط، وما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على استهلاك الأسر. وتُظهر محاكاة تأثيرات الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل آثاراً صغيرة نسبياً على نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، في حين يُتوقع أن تكون الآثار القطاعية على بعض أهم الواردات اليمنية كبيرة. وقد يواجه الملايين فجوات في الاستهلاك بسبب الزيادة السريعة في مستويات الاحتياج، وهو ما قد يحول أزمة غذاء محتدمة بالفعل إلى كارثة، ما لم يتم توسيع نطاق المساعدات.

24. يُظهر القطاع الخاص اليمني علامات على القدرة على الصمود، على الرغم من مواجهته تحديات كبيرة ناجمة عن الصراع. على الرغم من أن الصراع كان له تأثير واسع النطاق على منشآت الأعمال، فإن حوالي 75% منها لا تزال تمارس أنشطتها، وإن كانت بتكلفة أعلى وبقدرة أقل¹⁰. ويتمثل أحد العوامل الرئيسية في أن انعدام الأمن وعدم الاستقرار الدوريين اللذين داما لعقود قد أدى إلى زيادة قدرة منشآت الأعمال اليمنية على التكيف مع الصدمات الناتجة عن ذلك. وكذلك ساعد الاستخدام السائد للمعاملات النقدية على حماية القطاع الخاص من الأزمات المالية، وإن حدّ من فرص الاستثمار المتاحة لليمنيين العاديين وزاد من التحديات التي تفرضها الحوكمة. وتُظهر البيانات الحديثة تزايد مساهمة القطاع الخاص في العديد من القطاعات الاقتصادية، مثل الصناعات التحويلية والإنشاءات والخدمات.¹¹

⁹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ بيان صحفي للفعالية رفيعة المستوى لإعلان التعهدات في اليمن، مارس/آذار 2021.

¹⁰ تقرير تأثير الصراع على مؤسسات الأعمال الخاصة، مجموعة البنك الدولي، 2019.

¹¹ منظمات المجتمع المدني، حولية إحصائية، 2018.

ومع وجود فجوات في تقديم الخدمات العامة، أتاح القطاع نظاماً بديلاً لتقديم الخدمات، وتحديدًا في قطاعي الطاقة والمياه. وكذلك اضطلع القطاع بدور حاسم في الجهود الإنسانية والإغاثية. وفي الوقت نفسه، يُشار إلى سياسات المالية العامة والسياسة النقدية المجزأة، والبيئة التحتية المتضررة، والفيود المفروضة على النقل وحركة الأشخاص والسلع، وافتقار البيئة التنظيمية إلى القدرة على التنبؤ، وانعدام إنفاذ القوانين بوصفها التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها من منظور تكتل القطاع الخاص اليمني.

25. أصبح نقص النقد الأجنبي يتضح بجلاء، وذلك بسبب انخفاض إيداعات المملكة العربية السعودية لدى البنك المركزي اليمني (عدن)، مقترناً بانكماش المساعدات الأجنبية وانخفاض صاورات النفط. أدى إنشاء سلطتين نقديتين موازيتين، إحداها في صنعاء تغطي الأراضي التابعة للحوثيين والأخرى في عدن تغطي المناطق التابعة للحكومة المعترف بها دولياً إلى تضخيم الصدع المكاني والسياساتي في اليمن. وقد أسهم تسهيل عجز المالية العامة وانخفاض سعر الصرف في تفاقم الضغوط التضخمية، وذلك حسب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والذي وصل إلى 35% في نهاية عام 2020، و45% بحلول ديسمبر/كانون الأول 2021 (مدفوعاً أيضاً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود العالمية، والتي يُعد اليمن مستورداً صافياً لها). وتتعرض المالية العامة إلى ضغوط شديدة، كما يُعد عجز الموازنة سلبياً بدرجة كبيرة، إذ تجاوز 5% في عام 2021. ويمر اليمن الآن بمرحلة المديونية الحرجة، إذ لم يفِ بالتزاماته الخارجية والمحلية، باستثناء التزاماته تجاه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

26. يجسد القطاع المالي في اليمن اقتصاد البلاد ويواجه التحديات الهائلة نفسها التي يعاني منها القطاع الحقيقي. ففي عام 2019، احتل النظام المالي اليمني المرتبة الدنيا (141/141) في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2019. ويعتمد الاقتصاد اليمني بشدة على الموارد النقدية، ويضطلع القطاع المصرفي بدور ضعيف في أنشطة الوساطة المالية، حيث لا يمتلك سوى 6% من البالغين حسابات مصرفية. وعلاوة على ذلك، أسهم تدهور بيئة التشغيل والرقابة على القطاع المصرفي في زيادة مقدمي الخدمات غير الرسميين الذي يمارسون أنشطة الوساطة ويزيدون من نسبة المعاملات. وأدت إحدى نواتج عملية التسييس المتصلة بالصراع، وهي انفصال البنك المركزي اليمني، إلى خلق معوقات كبيرة أمام العمليات الخاصة بمنشآت الأعمال في جميع أنحاء اليمن.

27. لا تزال مخاطر الاقتصاد الكلي الإجمالية هائلة. أدى تصاعد الاضطرابات في الآونة الأخيرة إلى جعل الأفاق الاقتصادية باليمن قاتمة. ومن المتوقع أن يعوق ضعف التمويل الخارجي، مقترناً بآثار الجائحة، التوسع في عملية الإنتاج. وكذلك من المتوقع أن يؤدي استمرار الأعمال العسكرية إلى حدوث صدمات إضافية على جانبي العرض والطلب، وزيادة استنزاف ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال، مما يؤثر سلباً على كل من الاستهلاك والاستثمار. ومن ناحية أخرى، ساهم نجاح البنك المركزي اليمني (عدن) في تنظيم نظام للمناقصات بالنقد الأجنبي منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2021، في تخفيف الضغوط على سعر الصرف وبرهن على تجدد الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون نمو إجمالي الناتج المحلي ثابتاً - وإن كان إيجابياً إلى حد ما - في عام 2022، وهو ما يعكس أيضاً التحسن العام في الأوضاع الاقتصادية العالمية. وستستمر آفاق النمو في الاعتماد على تحسن السياق السياسي والأمني.

28. يُعد اليمن أيضاً شديداً التعرض لآثار تغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي والكوارث والأمن الغذائي في البلاد. نظراً للأزمات المتعددة المستمرة الراهنة، تُعد قدرة اليمن على التعامل مع آثار تغير المناخ محدودة للغاية. إذ يُعد مستوى الضعف الاقتصادي في مواجهة تغير المناخ مرتفعاً للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية في اليمن بنسبة 1.2 درجة مئوية إلى 3.3 درجة مئوية في المتوسط بحلول عام 2060، مما يزيد من مخاطر التأثير بجزر الحرارة الحضرية والجفاف. ومن المتوقع أن تزداد موجات التصحر ونوبات الجفاف والإجهاد المائي سنوياً بنسبة تتراوح بين 3% و 5%، وأن تؤثر هذه العوامل على الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الغذائية، وعلى توفر الأراضي الصالحة للزراعة بشكل عام. ومع انخفاض معدلات تواتر هطول الأمطار في الأعوام الأخيرة، أصبحت فترات الحصاد أقصر، مما أدى إلى انخفاض غلة الغذاء، والإضرار بقدرة سكان الأرياف على الزراعة والرعي. كما أدت السيول المفاجئة ومعدلات هطول الأمطار الغزيرة إلى تفاقم المصاعب في المناطق الحضرية والريفية. ومن المتوقع أن تزداد كثافة هطول الأمطار وما يصاحبها من سيول بسبب تغير المناخ، ولاسيما في المدن الساحلية، بسبب التعرض للعواصف العاتية، والسيول المفاجئة، وأخطار الأوبئة، واستنزاف الموارد المائية، وارتفاع منسوب مياه البحر.

ثانياً. استجابة مجموعة البنك الدولي حتى الآن

مشاركة مجموعة البنك الدولي

29. منذ استئناف عملياته في اليمن عام 2016، ساند البنك الدولي اليمنيين في جميع أنحاء اليمن من خلال إعداد برنامج كبير قائم على المنح بإجمالي 2.5 مليار دولار. وبعد إلغاء معظم محفظة المشاريع المعلقة في عام 2016، تم تجميع الموارد في تدخلين طارئين للتصدي للأزمات الغذائية والصحية الناشئة، وهما كالتالي: المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات (840 مليون دولار) والمشروع الطارئ للصحة والتغذية (683 مليون دولار). ومنذ ذلك الحين، توسعت محفظة المشاريع لتتضمن على نحوٍ انتقائي الإنتاج الزراعي، والخدمات الحضرية، وإمدادات الكهرباء، والتعليم، وأصبحت تضم الآن 10 مشاريع (انظر المرفق 1). وفي عام 2020، تمت تعبئة موارد العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية من أجل التصدي لأزمة الجراد الصحراوي وحالة الطوارئ الصحية لمواجهة فيروس كورونا. وفي سياق يسوده تقادم انعدام الأمن الغذائي في عام 2021، قدّم البنك الدولي الجزء الأكبر من تمويل العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (بقيمة 635 مليون دولار في السنة المالية 2021) ووسّع نطاق استجابته متعددة القطاعات للأمن الغذائي. وساعدت العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك توفير مخصص مواصلة العمل أثناء الصراع، على زيادة تعزيز تركيز البرنامج على تدعيم الأطر المؤسسية.

30. يحقق برنامج المؤسسة الدولية للتنمية

نتائج على نطاق واسع، ويتميز أداء محفظة مشاريعه بثبات قوته. ففي فبراير/ شباط 2022، صُنِّفَت جميع المشاريع العشرة الجاري تنفيذها على أنها "مُرضية" أو "مُرضية إلى حد ما"، وبلغ إجمالي المدفوعات 1.82 مليار دولار (أي 80% من محفظة المشاريع). وفيما يتعلق بالمشروعين اللذين تم إقفالهما (وهما المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، ومشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتحسين الإنتاج الزراعي)، تم تقييم التصنيف العام لنواتج المشروع الأول على أنه

الإطار 5. النتائج الرئيسية التي تحققت حتى الآن منذ عام 2016 (المُجمعة على مستوى محفظة المشاريع)

- تزويد 28.5 مليون شخص بالخدمات الصحية والتغذية
- حصول 3.32 ملايين شخص على خدمات مياه محسنة
- حصول 2.87 مليون شخص على خدمات صرف صحي محسنة
- استعادة 520 ألف شخص من الوظائف مدفوعة الأجر بشكل مباشر
- تلقي 1.42 مليون أسرة تحويلات نقدية على مدار 11 دورة دفع
- استئناف 600 ألف مزارع زراعة المحاصيل أو إنتاج الثروة الحيوانية
- صرف 4.78 ملايين دولار لمشروعات متناهية الصغر مما حافظ على استمرار أكثر من 53 ألف مشروع صغيرة ومتوسطة
- إصلاح أكثر من 600 كيلومتر وإعادة تأهيلها للاستخدام أو تحسينها

"مُرضٍ للغاية" والمشروع الثاني على أنه "مُرضٍ". وقد اتسمت النتائج بثبات قوتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وإدماج المرأة (انظر الإطار أدناه).

الإطار 6. تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في محفظة مشاريع البنك الدولي

تسهم عمليات البنك الدولي في اليمن في جميع ركائز إستراتيجية المساواة بين الجنسين (للسنوات المالية 2016-2023). وفيما يلي بعض الأمثلة التي تستهدف المرأة وتسد الفجوات بين الجنسين في مختلف القطاعات:

- يساعد المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء على تخفيف الآثار غير المتناسبة لنقص مصادر الطاقة المتوفرة للمرأة مع مساندة الشمول المالي. اشترت النساء 27% من المبيعات الائتمانية لوحدات الطاقة الشمسية وتم توجيهه 42% من نسبة مبيعات النساء الائتمانية هذه إلى مقترضات لأول مرة.
- قدّم المشروع الطارئ للصحة والتغذية 4.6 ملايين خدمة صحية وتغذية، 52% منها للنساء والفتيات. يُشجع التمويل الإضافي لمشروع التصدي لجائحة كورونا تولى الإناث عملية إعطاء التطعيم.
- يستهدف المشروع الطارئ لتعزيز الحماية الاجتماعية للنساء الأولى بالرعاية، مثل الحوامل، وأمهات الأطفال دون سن الخامسة، في برنامجه للنقد مقابل التغذية والنقد مقابل العمل.

31. تساند أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في اليمن الأولويات الإستراتيجية الأساسية لمجموعة البنك الدولي لمساندة تقديم الخدمات، والحفاظ على المؤسسات، وبناء القدرة على الصمود. تتضمن محفظة الاستثمارات الحالية لمؤسسة التمويل الدولية تسهيلات استثمار بقيمة 75 مليون دولار¹² مقدمة لمجموعة هائل سعيد أنعم لمساندة إنتاج المواد الغذائية الضرورية للاستهلاك المحلي. وقدمت مؤسسة التمويل الدولية أيضاً موارد مالية طويلة الأجل لمساندة الشركة العربية اليمنية للأسمنت. ويتضمن هذا المشروع إنشاء مصانع أسمنت حديثة وتشغيلها، وكذلك إيجاد فرص عمل محلية. تركز العمليات الاستثمارية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية (وقيمتها 2.9 مليون دولار) مع البنوك اليمنية، ومؤسسات التمويل متاهي الصغير، والتكنولوجيا المالية على دعم فرص الحصول على التمويل وتعزيز أداء القطاع المالي اليمني، من خلال رفع المعايير، وبناء قدرات الإقراض، وتشجيع الاقتصاد الرقمي. وتشمل العمليات الاستشارية الحالية مساندة المؤسسات المالية مثل بنك الكريمي، وبنك اليمن والكويت، وبنك التضامن للتمويل الصغير والأصغر. كما تعمل مؤسسة التمويل الدولية على توسيع نطاق برنامج تيسير التجارة العالمي، مما يسهل استيراد المواد الغذائية الحيوية والمواد الخام.

الدروس المستفادة من تجربة اليمن

32. أدت تجارب التنفيذ إلى إبراز نجاحات نموذج المشاركة الحالي وتحدياته، بما في ذلك ما تحقق في شراكة البنك الدولي مع وكالات الأمم المتحدة على غرار ما تفعله البلدان المتلقية للمنح. مع استمرار البنك الدولي في عمله بموجب السياسة المعنية بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف¹³ دون مشاركة مباشرة مع الحكومة في العمليات، مكّنت الشراكة مع الأمم المتحدة البنك الدولي من تقديم المساندة لليمنيين بشكل فعّال في وقت غاب فيه الوجود الفعلي للبنك الدولي داخل اليمن وعجز فيه عن العمل مباشرة مع المؤسسات الحكومية. وقد أظهرت وكالات الأمم المتحدة قدرتها على الوصول إلى معظم الأراضي والانخراط مع السلطات الوطنية والمحلية في شطري الشمال والجنوب. كما أظهرت أيضاً التزاماً قوياً بمبدأي الحياد وعدم التدخل. وعلاوة على ذلك، أدت المشاريع المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة التمويل الدولية (مثل موائد الأسماك وتحليل سلاسل القيمة لإنتاج البن) إلى تدعيم المواءمة الإستراتيجية وتبادل المعارف. وعلى الرغم من أن التجربة كانت إيجابية بشكل عام، فإن الدروس المستفادة تبرز الحاجة إلى مواصلة التحسينات في عدة مجالات، هي كالتالي: (1) المتطلبات المالية والتعاقدية والاجتماعية؛ (2) تكاليف التنفيذ؛ (3) الرصد والمتابعة من قبل جهة خارجية؛ (4) الاستدامة.

¹² منها 20 مليون دولار تمت تعبئتها من البنك الهولندي للتنمية. حازت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية والبنك الهولندي للتنمية على مساندة نافذة القطاع الخاص للمؤسسة الدولية للتنمية المتمثلة في ضمان تأمين الخسارة الأولى بقيمة 37.5 مليون دولار.

¹³ سياسة البنك الدولي المُحدّثة التعاون الإنمائي وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، الفقرة 3(ب)؛ منشور سياسة العمليات السابق رقم 2.30: التعاون الإنمائي والصراع.

الإطار 7. الدروس المستفادة من استخدام المتابعة من قبل جهة خارجية

في حين أن استخدام المتابعة من قبل جهة خارجية مكن البنك الدولي من الوفاء بمسؤولياته الرقابية في اليمن، تم الكشف عن وجود قيود تتعلق بإمكانية الوصول، وتأخر عمليات الرصد والمتابعة، وعدم كفاية إجراءات التحقق من النتائج، وضعف جودة رفع التقارير. وتُعزى بعض أوجه القصور هذه جزئياً إلى عدم وجود عقد مباشر بين البنك الدولي والجهات الخارجية التي تجري عمليات المتابعة. ولكن ثمة مشكلات إضافية تنشأ عن وجود بيئة مقيدة لتلك الجهات الخارجية في شمال اليمن وعدد محدود من الشركات العاملة في اليمن التي لديها موظفين مؤهلين وآليات لضمان الجودة.

قدمت تجربة المتابعة من قبل جهة خارجية في اليمن العديد من الدروس المهمة، تشمل ما يلي: (1) ينبغي استخدام المتابعة من قبل جهة خارجية بالاقتران مع آليات أخرى مثل التكنولوجيا، وأفراد لمتابعة المجتمعات المحلية، وغير ذلك من أشكال البيانات لإجراء المتابعة الآتية وتجنب مشكلة القيود الشديدة على البيانات؛ (2) ثمة ضرورة إلى توسيع نطاق الشروط المرجعية الخاصة بالجهات الخارجية الخاصة بالمتابعة من أجل تجاوز الفحوصات الفجائية وتضمين عمليات المراجعة الفنية، ومتابعة تنفيذ خطة المشتريات، ورفع التقارير المباشرة والمتزامنة المقدمة إلى البنك الدولي لتجنب التأخير؛ (3) يمكن أن تكون المتابعة من قبل جهة خارجية مصدراً قيماً للمعلومات التحليلية تستخدمه فرق البنك الدولي لتخطيط الإجراءات التدخلية المستقبلية وسد الفجوات التحليلية.

33. يستدعي الصراع الذي طال أمده تبني نهج أكثر استدامة لبناء المؤسسات ونهج يركز على الأنظمة لتقديم المساندة، وهي قيمة مضافة واضحة للمؤسسة الدولية للتنمية. استهدفت مذكرة المشاركة الوطنية الأولى (للسنتين الماليين 2017-2018) تقديم المساندة للأسر المتضررة من الصراعات من خلال مؤسسات محلية ذات سجل أداء مثبت وتلتزم بمبدأ الحياد، وذات برامج وأنظمة راسخة. فعلى سبيل المثال، عمل المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة بوصفهما شريكين في التنفيذ من خلال وكالات الأمم المتحدة، وذلك لتنفيذ برامج كانت تديرها هذه المؤسسات قبل نشوب الصراع، ولضمان الحفاظ عليها من أجل إعادة الإعمار في المستقبل. وأسفر هذا النهج عن نتائج إيجابية، كما هو واضح في ارتفاع مستوى الاحتفاظ بوظائف الموظفين الأساسيين في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة منذ عام 2016. وكان الاحتفاظ بالمؤسسات أحد مجالي التركيز في مذكرة المشاركة الوطنية الثانية (للسنتين الماليين 2020-2021)¹⁴، وشمل ذلك أنشطة بناء القدرات التي تستند إلى تقييمات تفصيلية مكّنت البنك الدولي من تعميق دور الصندوق ومشروع الأشغال في تنفيذ المشاريع. ولكن ظهرت بعض القيود، منها ما يلي: (1) بسبب عدم الاستقرار الذي طال أمده، وتعدّد الاقتصاد السياسي، وتراكم متأخرات أجور القطاع العام، ومحدودية التنسيق فيما بين الشركاء الدوليين لمعالجة مسألة دفع الرواتب، أصبحت الاستدامة تشكل تحدياً، لا سيما فيما بين المؤسسات التي تعتمد على تحويلات من موازنة الحكومة المركزية؛ (2) اتسمت عمليات المشاركة من قبل أنظمة الحكم المحلي وبناء قدراتها بالمحدودية، وهناك مجال لمشاركة أكثر انتظاماً على المستوى المحلي.

34. ثمة مجال لإحداث مزيد من التكامل الجغرافي لإجراءات التدخلية قصيرة وطويلة الأجل عبر العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية، بما في ذلك التصدي بفعالية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ركزت مساندة المجتمع الدولي حتى الآن بصورة رئيسية على مساندة الاستهلاك (من خلال التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية) وعلى الخدمات التغذوية العلاجية (لعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم). ونادراً ما استُكملت إجراءات تدخلية لزيادة قدرة الأسر على الصمود في الأجل الأطول للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. نتيجة لذلك، غالباً ما تعجز الإجراءات التدخلية عن إحداث تأثير بعد فترة المساندة ولا تساعد على منع وقوع أزمات غذائية لاحقة. وأكد النهج القائم على أساس المناطق الذي تم تبنيه في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن على الأثر الإيجابي لحزم الإجراءات التدخلية المشتركة بين القطاعات الموجهة إلى المواقع المشتركة.

35. تسهم الإجراءات التدخلية التشاركية الشاملة من القاعدة إلى القمة بفاعلية في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات. في ضوء ضعف المؤسسات المركزية، تعمل جميع المشاريع الطارئة التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع المؤسسات اليمينية لضمان أن تدفع المجتمعات المحلية، التي يُتوقع أن تخدمها هذه المشاريع، وتساند ضخ الاستثمارات على المستوى المحلي. ففي قطاع الصحة، بالنظر إلى الدور المحوري الذي يضطلع به العاملون في القطاع الصحي بالمجتمعات المحلية، اعتمد المشروع الطارئ للصحة والتغذية اعتماداً شديداً على نماذج التوعية على مستوى المنشأة ونماذج تقديم الخدمات على مستوى المجتمع المحلي. وتم تنفيذ

¹⁴ ركزت مذكرة المشاركة الوطنية للسنتين الماليين 2020-2021 على مجالي التركيز التاليين: (أ) الاستمرار في دعم تقديم الخدمات والحفاظ على المؤسسات؛ (ب) تقديم المساندة لمصادر كسب الرزق، ورأس المال البشري، والتعافي الاقتصادي الأساسي.

الآليات الشاملة، في إطار المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن، ومشروع إعادة تأهيل صغار المزارعين وتحسين الإنتاج الزراعي، والمشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، وذلك لإشراك المواطنين والمجتمعات المحلية في تحديد الأولويات وتوفير الأشغال والخدمات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة ومتابعتها. ورغم ما يظهر من تحديات ضخمة في بيئة من انعدام الأمن والقيود على إمكانية الوصول إلى الموارد، ساهمت النُهُج المجتمعية في شعور المجتمعات المحلية بالمسؤولية عن المشاريع وتحديد مدى ملاءمة الإجراءات التدخلية للاحتياجات.¹⁵

36. يُعد توحيد البرامج والنُهُج متعددة القطاعات عنصراً أساسياً من أجل تركيز قدرات البنك الدولي على دعم التنفيذ وتحقيق أفضل النتائج. أظهر برنامج البنك الدولي في السنوات الأخيرة أهمية تيسير المشاركة لتقادي إجهاد قدرات البنك الدولي وموارده. فعلى سبيل المثال، قام المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن بتدريب العمال المحليين الذين يمكن توظيفهم في المشروع الطارئ للصحة والتغذية لتقديم الخدمات الصحية الأساسية، في حين تم إعطاء الأولوية للاستثمارات الصغيرة في البنية التحتية في إطار المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن على أساس إمكاناتها لتحقيق التآزر فيما بين القطاعات والأماكن. وكانت إستراتيجية "جعل العوامل مجتمعة أكبر قيمة من أجزائها منفصلة" مجدية في ظل بيئة عمليات تكتنفها عراقيل ضخمة. وساندت اعتبارات الأثر والكفاءة أيضاً دمج أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وأنشطة القطاع الخاص في العمليات الصحية أو الحضرية أو الزراعية، أو عمليات الحماية الاجتماعية القائمة، بدلاً من المشاريع القائمة بذاتها.

37. مما ساعد على الاستجابة للصدمات، تصميمات المشاريع التي تتسم بالمرونة والقابلية للتوسع وكذلك الاستخدام الفعال لأنظمة المتابعة والتقييم. ينبغي مواصلة تصميم المشاريع بشكل عام بوصفها برامج قابلة للتوسع لتيسير استيعاب التمويل الإضافي من المؤسسة الدولية للتنمية أو غيرها من الشركاء. فعلى سبيل المثال، تلقى المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن والمشروع الطارئ للصحة والتغذية معاً ما مجموعه ثمانية تمويلات إضافية منذ عام 2016. وعدّلت كل مرحلة جديدة التصميم والأهداف وأساليب التنفيذ، وذلك استناداً إلى بيانات المتابعة الخاصة بالمراحل السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت آليات الطوارئ (مثل مكونات الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة) التي تم تعميمها في تصميم المشروع بأن يتم تفعيلها على نحو سريع في حالة حدوث أي أزمة. وحافظت بعض المشاريع أيضاً على المخصصات الجغرافية والمواضيعية، التي ثبتت فائدتها في الاستجابة للاحتياجات الناشئة (مثل المجاعة والكوليرا وفيرس كورونا) وتطور الوضع الأمني أثناء التنفيذ.

38. تثري الدروس المستفادة من التنفيذ مشاركة البنك الدولي في اليمن في إطار مذكرة المشاركة الوطنية الجديدة. وعلى الرغم من أن مذكرة المشاركة الوطنية للسنتين الماليتين 2022-2023 ستواصل النُهُج التي أسهمت في آثار البرامج وكفاءتها (على سبيل المثال، المشاركة المجتمعية، والإجراءات التدخلية متعددة القطاعات، والنُهُج القائمة على أساس المناطق، ومنصات المشاريع القابلة للتوسع، ومكونات الاستجابة في حالات الطوارئ في المشاريع القائمة، وما إلى ذلك)، فإنها ستعزز أيضاً تركيز البنك الدولي على المجالات الأربعة التالية، بما في ذلك من خلال التمويل الإضافي والمرونة المقدمين من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين الجديد في اليمن:

1. **تدعيم القدرات المؤسسية لتقديم الخدمات على جميع المستويات:** تكثيف الجهود لاستيعاب المؤسسات الشريكة المحلية، وبناء قدراتها، والعمل معها ومن خلالها، مع زيادة المشاركة المنهجية على المستوى المحلي حيثما أمكن؛ إنشاء قاعدة موثوقة بالشواهد لمسارات منسقة لمساندة استئناف دفع الرواتب في القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات.
2. **إتاحة استمرارية المساندة عبر توطيد العلاقة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية:** لمعالجة قابلية تأثر الأسر بانعدام الأمن الغذائي بطريقة أكثر استدامة، ولتنفيذ حزمة من الإجراءات التدخلية قصيرة الأجل والخاصة بالقدرة على الصمود في المناطق الجغرافية ذات الأولوية.
3. **نشر بيانات موثوقة عن تنفيذ البرامج وأثرها:** من أجل تعزيز تطوير المشاريع وإدارتها، وتدعيم آليات المتابعة، بطرق منها استخدام المتابعة من قِبَل جهة خارجية يتم تثليثها أنياً مع عدة مصادر بيانات أخرى على نطاق محافظة المشاريع، وكذلك عبر تعظيم الاستفادة من تقييمات الأثر.

¹⁵ على سبيل المثال، استناداً إلى تقييم التأثير الخاص بالمشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، أعرب 93% من المستفيدين البالغ عددهم 3 ملايين مستفيد عن رضاهم عن الخدمات المقدمة، ووافقوا على أن هذا المشروع قد جدد الشعور بالتعاؤل بين السكان، كما رأى 97% من المستفيدين أن استثمارات المشروع تعكس احتياجاتهم بشكل كامل.

الدروس المستفادة من أوضاع الهشاشة والمتأثرة بالصراع

39. يُعد بناء المؤسسات الشرعية والحوكمة أمراً بالغ الأهمية لكسر حلقات العنف، ولكنه أمر معقد ويستغرق الكثير من الوقت. فحتى البلدان الأسرع تحولاً استغرقت ما بين 15 و30 عاماً لرفع مستوى أداؤها المؤسسي، لكي ترتقي من دولة هشة إلى دولة تؤدي وظائفها. غير أن هناك شواهد على إمكانية تطوير قدرات مؤسسية أكثر تحديداً بوتيرة أسرع بكثير. وعلاوة على ذلك، لا يعني بناء الدولة في البلدان المتأثرة بالصراع التركيز على المركز وحسب، بل يكتسي تعدد مستويات الحوكمة المختلفة أهمية كبيرة. ولذلك، يُعد البحث عن مؤسسات شريكة أخرى، ذات طابع أكثر محلية في الغالب، أمراً مهماً، باستخدام نهج "عدسة السلام والشمول" على سبيل المثال.¹⁶ وعلاوة على ذلك، تستند شرعية الدولة على الجهة المقدمة للخدمات. وعليه، من المهم إيلاء الاهتمام لسلسلة تقديم الخدمات بأكملها، بما في ذلك واجهاتها من خلال المؤسسات والجهات الفاعلة المحلية، والطريقة التي ينظر بها المواطنون لهذه البرامج. ومن المهم البدء في توجيه بعض الموارد المالية من خلال الأنظمة والمؤسسات المحلية لتقديم الخدمات. كما يمكن للهُج التي تتركز على المجتمعات المحلية أن تساعد في بناء الشرعية من القاعدة إلى القمة، لا سيما في سياق أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

40. يُعد مسار التنمية بالنسبة للبلدان المتأثرة بالصراع غير مستقيم وتصيبه انتكاسات متكررة. تُظهر الشواهد الشاملة لعدة أقطار أن البلدان التي عانت فترات أطول من الهشاشة أو العنف أو الصراع شهدت مزيداً من التقلبات، بما في ذلك تلك التي طالت تدفقات المعونة. وبالنظر لأهمية قدرة الدولة على المساعدة في كسر حلقات العنف، من المهم أن تحاول المؤسسات الشريكة تخفيف هذه الضغوط التي تزداد حدتها وتخف باطراد. فعلى سبيل المثال، تعد الصناديق الاستثمارية متعددة المانحين أدوات مهمة للمساعدة في التخفيف من حدة بعض أوجه عدم القدرة على التنبؤ المتأصلة في المعونات المقدمة إلى البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، كما يمكن أن تسمح أيضاً بالإشراف المكثف على المشاريع المطلوبة في البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ويمكن أن يخفف من آثار انتكاسات الحوكمة من خلال العمل مع مجموعة واسعة من الشركاء المحليين في البلدان التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. ويمكن أن يساعد هذا أيضاً على الحد من خطر التأثير برجع الصدى الخاص بتغيير الجهات الفاعلة الموحد.

41. بوجه عام، تدعو البيانات الهشة إلى إعداد محفظة مشاريع مختلفة ومبتكرة ومرنة. تتعرض أوضاع الهشاشة والصراع والعنف لمستويات أعلى من المخاطر وعدم اليقين وعدم الاستقرار. ومع ذلك، تبين أن استجابة عمليات البنك الدولي لأوضاع العنف والصراع "مقيدة بقائمه المحدودة من خيارات الأدوات".¹⁷ ولذلك، عادة ما تشتمل النهج الناجحة للمحفظة على درجة أعلى من المعتاد من الاختبار، والتجريب، وما إلى ذلك.¹⁸ وقد يشمل هذا المشاريع التي توصل تطبيق الطرائق التي تنفذها الأمم المتحدة، بينما تقوم مشاريع أخرى ببناء أنظمة فُطرية، وأخرى تُشجع على اتباع نهج متسق إزاء مؤسسات الحوكمة المحلية وبرامج التنمية المجتمعية. وكذلك يُعد جمع الملاحظات التقييمية بشأن التقدم المحرز في التنفيذ - "للتعلم وتصحيح المسار" أنياً¹⁹ - مهماً أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز بوجه خاص على الاستناد إلى مصادر القدرة على الصمود في البلاد، ومعالجة مخاطر تقاوم الصراعات والتوترات المجتمعية الناشئة عن غير قصد. ويجب تصميم عمليات البنك الدولي بما يتلاءم مع السياق المحدد ومتابعتها بانتظام لضمان عدم تعريضها للعوامل المؤدية للهشاشة، أو التسبب في أضرار، أو إحداث آثار سلبية غير مقصودة على السكان. وتقر إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وإستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية 3.0، وإستراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وآفاق العمل المستقبلي للسنوات المالية 2021-2023 كلها بالدور الرئيسي للقطاع الخاص في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وكذلك بأهمية تعاون مجموعة البنك الدولي في المراحل الأولية لتحديد حلول يعتمدها القطاع الخاص.

¹⁶ كما حدث، على سبيل المثال، في كولومبيا وميانمار والفلبين.

¹⁷ توثق مجموعة التقييم المستقلة (2016) كيف سمحت مشاريع برامج التنمية المجتمعية للبنك الدولي بالحفاظ على وجوده في المناطق المتأثرة بالصراع في نيجيريا وباكستان، حتى عندما كانت الأوضاع الأمنية بالغة الاضطراب.

¹⁸ يمثل أحد النهج المبتكرة المستخدمة في الصومال وأفغانستان في تمويل التكاليف المتكررة، والذي أتاح برنامج مستقر لمساندة المالية العامة، وتمويل عمليات تقديم الخدمات، والحوار الإصلاحي المصاحب له (على سبيل المثال، صندوق إعادة إعمار أفغانستان وبرنامج مساندة التكاليف المتكررة وتحفيزها؛ وصندوق تمويل التكاليف المتكررة والإصلاح في الصومال).

¹⁹ البنك الدولي (2020) الخطوات التالية لوضع إستراتيجية جديدة يتبناها البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف: بماذا نخبرنا الشواهد؟

الإطار 8. الدروس المستفادة من التجارب الأخيرة في أفغانستان

أثارت الأحداث السياسية الأخيرة في أفغانستان تساؤلات بشأن فعالية جهود التنمية وبناء المؤسسات واستدامتها. وعلى مدى 20 عاماً، استثمر المجتمع الدولي أكثر من تريليوني دولار، يأتي معظمها في المساندة الأمنية. ومن هذا المبلغ، تم تقديم نحو 90 مليار دولار في شكل معونات إنمائية. وبلغت تدفقات المنح ذروتها عند أكثر من 100% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011.

وساعدت البرامج الوطنية التي ساندها المانحون من أجل إعداد الموازنة التقديرية على بناء مجموعة أساسية من مؤسسات الدولة الرئيسية التي ساعدت على تحقيق مكاسب سريعة في تقديم الخدمات. وتحسنت مؤشرات التنمية بسرعة في مجالات الصحة والتعليم، وإمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية، ولاسيما للنساء والفتيات. وكان لعملية وضع برامج إنمائية للمجتمعات المحلية أثر إيجابي على إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتصورات الرفاهة الاقتصادية، والمواقف تجاه المرأة. وتُعد الاستثمارات في المؤسسات المجتمعية على المستوى المحلي مهمة بشكل خاص، وذلك لضمان قدرة الفئات المهمشة، ولا سيما النساء، على إبداء آرائهن والولاية على النفس، وبناء آلية مستدامة لتقديم الخدمات لتوصيل المساعدات.

غير أنه قد اتسمت أيضاً عملية مساندة المعونات بالهدر، وعدم الكفاءة، والفساد. ومع أن استخدام الصناديق الاستثمارية الكبيرة متعددة المانحين قد ساعد على تنسيق تدفقات المعونات المدرجة في الموازنة التقديرية، ظلت نسبة كبيرة من الدعم المدني خارج الموازنة التقديرية. وأدى ضعف التنسيق بين المشاريع المدنية إلى الازدواجية والهدر. وأبعد سلم المرتبات الجزأ والمتضخم أمهر الكوادر من الخدمة المدنية. وكانت للمساعدات أيضاً آثار سياسية سلبية. فقد أدت السيطرة الواضحة على المعونات إلى تراجع مساندة الإجراءات التدخلية الدولية وساهمت في تجذر الفساد. وقد أدى تمكين القوى الإقليمية على حساب الدولة المركزية إلى تعقيد مشاكل بناء الأطر المؤسسية. وفي خضم هذه الديناميكيات السلبية بوجه عام، لا توجد شواهد على أن برامج تنمية المجتمعات المحلية أدت على نحو مستدام إلى تحسين التصورات بشأن إضفاء الشرعية على الدولة المركزية.

كانت سيطرة حركة طالبان على كابول في عام 2021 مدفوعة بعدة عوامل، لم يكن الكثير منها مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالمساعدات الإنمائية. ومن شأن الوضع المتعقد هذا أن يحذر من أي تفسيرات مبسطة. وقد تتضمن بعض الدروس المبكرة للمشاركات المستقبلية في التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف الحاجة إلى: (1) الاستثمار في استيعاب السياق السياسي، وتبني منظور طويل الأجل، وضمان التنسيق الكافي لتجنب العواقب السياسية الضارة الناجمة عن المعونات؛ (2) التسليم بأن التحسينات في إمكانية الحصول على الخدمات لا تدفع بالضرورة إلى تحسين عملية إضفاء الشرعية على الدولة، ولا سيما إذا كان يُنظر إلى آليات تقديم الخدمات على أنها غير منصفة أو عرضة للاستيلاء عليها؛ (3) السعي إلى تفادي إنشاء نظم موازنة ازدواجية أو الحد منها؛ (4) التسليم بأن الإجراءات التدخلية الإنمائية قد تكون ذات قدرة محدودة فيما يتعلق بتشكيل المؤسسات أو علاقات المساءلة السياسية، ولا سيما في السياقات التي لا يكون فيها السياق السياسي الأوسع نطاقاً مؤاتياً.

42. لذلك، ثمة العديد من الدروس المحددة المستفادة من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف من أجل مشاركة البنك الدولي في اليمن.

ستتم مساندة المجالات الرئيسية التالية وتعزيزها، بطرق منها توفير الصندوق الاستثماري الجديد متعدد المانحين في التمويل الإضافي والمرونة:

1. العمل مع المؤسسات المحلية ومن خلالها: تكثيف الجهود الرامية إلى تحديد المؤسسات المحلية الشريكة وفهمها والعمل معها؛ وسيساعد هذا على بناء القدرات المؤسسية المحلية، وترك إرث مؤسسي دائم في شكل ظهور خفض المعونات، وتعزيز شرعية هذه المؤسسات بين المواطنين، وبناء المصداقية لدى القطاع الخاص.
2. بناء المعرفة السياقية: يمكن للاستثمار في تطوير استيعاب ديناميكيات الاقتصاد السياسي المحلي أن يساعد في إرشاد البرامج وتجنب التسبب في حدوث ضرر غير مقصود.
3. مواصلة حوار واسع النطاق مع أصحاب المصلحة: الدخول في حوار مع طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة لبناء العلاقات ومد جسور الثقة، وجمع المعلومات، وضمان قدرة البرنامج على الصمود في وجه تغيرات ميزان القوى، وهو ما يمكن أن يحدث بسرعة في كثير من الأحيان.
4. الابتكار والتكرار والتعلم: الاستفادة من النهج التجريبية، ونهج إعادة الهيكلة، والنهج واسعة النطاق والتدرجية. وعندما يتم استكمال ذلك باستثمارات في فجوات البيانات وفي الرصد والمتابعة والتعليقات والملاحظات الآتية، يمكن أن يساعد هذا في إيجاد حلول تشغيلية في السياق اليمني المعقد غير المستقر.

5. ضمان التعاون المبكر لمجموعة البنك الدولي بشأن التوصل لحلول يعتمدهما القطاع الخاص واستخدام أدوات الحد من المخاطر، مثل نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية: الاستفادة من المشاركات القائمة والمزمعة مع إمكانية تحقيق أوجه التآزر واستخدام التمويل المختلط، على سبيل المثال في حالة اليمن في قطاع الطاقة والاستجابة للأمن الغذائي.

ثالثاً. مذكرة المشاركة الوطنية الجديدة

البرنامج

43. في إطار الهدف الرئيسي المتمثل في مساندة الشعب اليمني والحفاظ على المؤسسات التي تخدمه، ستركز مذكرة المشاركة الوطنية الجديدة على المجالات التالية: (1) مساندة تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على رأس المال البشري؛ (2) تعزيز الأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، وفرص كسب العيش من خلال إتاحة نهج "استمرارية المساندة".

(1) ستكون مساندة تقديم الخدمات الأساسية بالغة الأهمية للمساهمة في الحفاظ على رأس المال البشري. ستسهم خدمات الصحة (بما في ذلك الاستجابة لفيروس كورونا المستجد²⁰)، والتغذية، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في رأس المال البشري من خلال حماية الناس، مع الوقاية من الأمراض والحفاظ على الموارد المائية الشحيحة في الوقت نفسه، والتي تُعد عناصر أساسية للتنمية البشرية، إلى جانب ضمان الحصول على الطاقة لتوفير مياه الشرب النظيفة، والمدارس الآمنة، والرعاية الصحية. وكذلك سيمثل بناء قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات إحدى الأولويات الرئيسية. ونظراً لتضاعف عدد سكان المدن الموجودين قبل اندلاع الحرب بحلول عام 2030 نتيجة للنزوح، سيساعد الاستثمار في البنى التحتية القادرة على الصمود والحفاظ على تقديم الخدمات الأساسية في البلدات والمدن على الحفاظ على رأس المال البشري وبنائه في أحلك الظروف، إذ ستظل النهج المتكاملة في القطاعات بالغة الأهمية عبر ربط قطاعات الطاقة، والمياه والصرف الصحي، والنقل، وإدارة النفايات الصلبة بعضها ببعض، على سبيل المثال. وسيمثل الحد من الآثار باهظة التكلفة المفروضة على الجيل الضائع أحد الأهداف الرئيسية الأطول أجلاً لبرنامج المؤسسة الدولية للتنمية، وهو ما أكدته استئناف البنك الدولي عمله في قطاع التعليم.

(2) ستطرح مذكرة المشاركة الوطنية نهجاً جديداً قائماً على استمرارية المساندة سعياً للحد من انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز القدرة على الصمود وفرص كسب العيش، واستكشاف الفرص المتاحة لدفع زخم المساندة وتوسيع نطاقها في سياق الحرب الدائرة في أوكرانيا. يدعو النهج القائم على استمرارية المساندة إلى تحسين عملية تنسيق الإجراءات التدخلية ذات الصلة بالأمن الغذائي ووضع إستراتيجيات جغرافية أكثر فعالية موجهة تنطوي على حزم من التدخلات قصيرة ومتوسطة الأجل على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية. ومن خلال تقديم تمويل إضافي وإدخال تعديلات على العمليات القائمة، سيواصل البنك الدولي تلبية الاحتياجات الفورية (من خلال التحويلات النقدية، والمساعدات الغذائية، ومعالجة سوء التغذية)، ولكنه سيهدف إلى توسيع نطاق إجراءاته التدخلية (على سبيل المثال، لاستكشاف طبيعة القيود المفروضة على الواردات الغذائية)، واستكمالها ببرامج تزيد قدرة الأسر على الصمود في الأجل الطويل أمام انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشمل هذه البرامج تقديم المساندة لتنشيط إنتاج المواد الغذائية على مستوى الأسر وسبل كسب العيش، ومصائد الأسماك، وتوزيع الأغذية محلياً، فضلاً عن زيادة الاستثمارات في خدمات صحة الأم والطفل، وخدمات الصحة والتغذية، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وستوجه حزم التدخلات أولاً إلى المناطق التي تعاني من الإصابة المزمنة بانعدام الأمن

²⁰ ساند البنك الدولي جهود اليمن للتصدي لفيروس كورونا المستجد من خلال مساندة المختبرات الوطنية لتعزيز قدرات تشخيص فيروس كورونا، وتوفير التدريب للعاملين في القطاع الصحي في مجال الوقاية من العدوى ومكافحتها، وتطوير المنشآت الصحية لتحسين إدارة النفايات. وسيواصل البنك الدولي مساندة جهود التصدي لفيروس كورونا من خلال بذل الجهود الرامية إلى زيادة الإقبال على أخذ اللقاح. وعلى الرغم من عدم تسبب الإمدادات الإجمالية من اللقاحات في أية مشكلة، فإن الجهود تركز على التصدي للعبوات التي تحول دون توزيع اللقاحات المتاحة. ويمثل التردد في أخذ اللقاحات إحدى التحديات الكبرى، وتُقدّم المساندة سعياً لزيادة الطلب على اللقاحات (على سبيل المثال من خلال تحسين الاتصالات وأنشطة التعبئة الاجتماعية).

الغذائي وسوء التغذية (انظر المرفق 2 لمزيد من التفاصيل). ويتمشى هذا النهج مع إطار عمل الأمم المتحدة الاقتصادي. واستكمالاً لهذه الجهود، ستستمر مساندة مؤسسة التمويل الدولية لقطاع الصناعات الزراعية في زيادة مستويات الإنتاج المحلي للمواد الغذائية، وإمدادات الأغذية الحيوية، بما في ذلك التمويل الإضافي المحتمل الموجه لمجموعة "هائل سعيد أنعم" باستخدام أدوات تخفيف المخاطر الخاصة بنافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

44. سيظل الناس والمؤسسات التي تخدمهم في صميم برنامج عمل مجموعة البنك الدولي. استناداً إلى المبادئ التي استرشدت بها مذكرة المشاركة الوطنية السابقة، سيعزز البنك الدولي رأس المال البشري لاحتواء الخسائر التي لا يمكن تعويضها والتي لحقت "بالأجيال الضائعة"، وتقادي حدوث المزيد من الخسائر. وسيولى اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الأولى بالرعاية، فشمولهم لن يكون شرطاً وحسب، بل سيمثل أيضاً عنصراً أساسياً لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وستتم المحافظة على استدامة النهج الشمولية من القاعدة إلى القمة التي تساند المشاركة القائمة بين السلطات والمواطنين، والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، سعياً إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم المساءلة على المستوى المحلي. ولاستكمال النهج المتمحور حول الناس وتعظيم استدامة الإجراءات التخيلية، سيواصل البنك الدولي الاستثمار بكثافة في دعم المؤسسات (انظر الفقرة 44 من برنامج العمل المؤسسي). وبالإضافة إلى ذلك، ستكشف مؤسسة التمويل الدولية الفرص المتاحة لبناء القدرات المؤسسية لمشاريع الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على قطاع الطاقة.

45. وسيمثل الحفاظ على المؤسسات أحد الأهداف الأساسية لبرنامج مجموعة البنك الدولي. وإدراكاً من البنك الدولي لحالة عدم الاستقرار التي تتسم بها بيئة تنفيذ المشاريع، فإنه سيعمل على تعميق مشاركته في برنامج عمله المؤسسي على ثلاثة مستويات تكاملية على نحو ديناميكي ومحدد السياق: (1) تدعيم دور المؤسسات المحلية أثناء تنفيذ المشاريع وبناء القدرات ذات الصلة؛ (2) تعميق المشاركة مع أجهزة الحكم المحلي (من خلال الشركاء المسؤولين عن إدارة التنفيذ، والبنك الدولي في نهاية المطاف)؛ (3) بحث إمكانية تقديم المساندة بشأن الوظائف والرواتب الحكومية الأساسية لتقديم الخدمات، عندما تسمح الظروف على أرض الواقع بذلك. وستكون المشاركة ديناميكية وقابلة للتكيف. إذ ستختلف من مشروع إلى آخر، تبعاً لتطور الوضع على أرض الواقع، والسماح المحلية الخاصة بمختلف مجالات السيطرة الإقليمية، وسماح المشروع فيما بين القطاعات المختلفة. ويُعد تدعيم الأطر المؤسسية هدفاً طويل الأجل لا يمكن تحقيقه بالاعتماد على مساندة المؤسسة الدولية للتنمية وحدها. وبالتالي، يُعد دور الشركاء الآخرين في بناء مؤسسات قوية ومستدامة أمراً بالغ الأهمية. وسيوفر الصندوق الاستثماري متعدد المانحين هذا ملتقى للمانحين يستطيعون من خلاله تقديم المساندة لجدول الأعمال المؤسسي. وعلاوة على ذلك، ستساند مؤسسة التمويل الدولية القدرات المؤسسية من خلال توفير التدريب مع التركيز على الطاقة المتجددة.

(1) *سيواصل البنك دعم قدرات المؤسسات المحلية وزيادة دورها تدريجياً في تنفيذ المشاريع.* وقد اعتمد أكبر مشروعين أطلقهما البنك الدولي منذ عام 2016، وهما المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن والمشروع الطارئ للصحة والتغذية، بالفعل على المؤسسات المحلية في تقديم المساندة.²¹ ويتطلب، الصراع الذي طال أمده، زيادة التركيز على النهج المستدامة مع زيادة الاعتماد على المؤسسات المحلية والاستثمار فيها، استناداً إلى هياكل الحوكمة الخاصة بالقطاعات. فعلى سبيل المثال، في إطار المشروع الطارئ لتعزيز الحماية الاجتماعية، سيتم تنفيذ برنامج التحويلات النقدية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية في حين تظل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) هي الجهة المتلقية لخدمات المؤسسة الدولية للتنمية. ويتم التعامل مع هذا التحول تدريجياً على أساس تقييم جاهزية الصندوق الاجتماعي للتنمية على الاضطلاع بمهام التنفيذ المختلفة. وسيواصل نهج البنك الدولي المتمثل في العمل مع هذه المؤسسات اعتماداً على التقييمات المؤسسية القوية لضمان توافر القدرات المالية والتعاقدية وقدرات الإجراءات الوقائية، وهو ما سيصاحبه بناء مستمر للقدرات، بمساندة من الصندوق الاستثماري متعدد المانحين. وسينسق البنك نهج لبناء القدرات مع الشركاء الآخرين لتجنب التجزؤ وتعظيم الاستفادة من الأثر.

(2) *تعميق المشاركة على المستوى دون الوطني.* ستمهد النهج المحلية الطريق أمام المشاركة البرمجية في نهاية المطاف على المستوى دون الوطني. ويمكن أن تساعد المشاركة المنهجية في هياكل الحوكمة المحلية على دعم الإطار المؤسسي وتعزيز

²¹ عمل المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة بوصفهما شريكين مسؤولين عن إدارة التنفيذ لتقديم بعض البرامج نفسها التي كانت تديرها هذه المؤسسات قبل نشوب الصراع. واعتمد المشروع الطارئ للصحة والتغذية على الشبكات المحلية القائمة، بما في ذلك مكاتب صحة المديرية والمحافظات، ومرافق الرعاية الصحية الأولية، لتقديم مجموعة الخدمات التي تمثل الحد الأدنى التي أعدتها وزارة الصحة العامة والسكان.

استدامة الإجراءات التدخلية للمشاريع. ومن خلال زيادة إشراك المجتمعات المحلية والمسؤولين المحليين، ستعمل المشاريع على تعزيز القدرات المحلية للمشاركة في التخطيط، وهو ما سيمثل مساهمة مهمة في تحقيق السلام في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. وستختلف طبيعة المشاركة من قطاع إلى آخر. فعلى سبيل المثال، سيبحث البنك الدولي سبل الاستناد إلى هياكل الحوكمة في المجتمعات المحلية ودعمها لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، وتضم هذه الهياكل على وجه الخصوص مجالس تنمية القرى والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية. وفي قطاع الصحة، ستستمر أنشطة المشاركة في التركيز على مكاتب الصحة في المحافظات، والمرافق الصحية، والمجتمعات المحلية. وسيتم تضمين أنشطة دعم الأنظمة الصحية والتعليمية وبناء القدرات المحلية لموظفي المرافق سعياً لتقديم الخدمات الضرورية ذات الجودة الكافية في مشاريع البنك الدولي.²²

(3) استناداً إلى الخبرات المكتسبة من البلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، سيتم بحث الخيارات المتاحة لمساندة عملية التحرك نحو تبني نهج متضافرة بشأن صرف رواتب الخدمة المدنية في وظائف تقديم الخدمات الحيوية، وتحفيز الإصلاحات الإضافية من خلال تقديم التكاليف الإضافية المتكررة وبناء القدرات، حال سمح الوضع الداخلي للبلد المعني بذلك. عبر توفير الخدمات الاستشارية والتحليلية وعقد حوار مع الجهات المانحة، والأمم المتحدة، وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، سيستكشف البنك الدولي المسارات الممكنة لاستئناف عملية دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية ومواءمة نهج تحفيز المدفوعات في القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات.

46. الاستثمار في النساء والفتيات لزيادة الإنصاف والشمول في اليمن. رُغم التحديات العديدة التي تواجهها المرأة، فهي تثبت في اليمن قدرتها على الصمود والابتكار في التصدي للأزمات. إذا تُظهر البيانات أن ريادة أعمال النساء آخذة في الارتفاع، وأن المزيد من النساء يشاركن بفاعلية في الاقتصاد.²³ ولا يبدو هذا واعداً في سياق آخر قائم وحسب، بل يُعد أيضاً بمثابة رسالة تذكير بالحاجة الملحة إلى زيادة الاستثمار في النساء والفتيات. وسيطلب تعزيز المساواة بين الجنسين في اليمن نهجاً مزدوجاً يعالج مواطن الضعف القائمة ويغتنم الفرص المتاحة. وبلاستناد من دور الشركاء المحليين، ستسعى مجموعة البنك الدولي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الفجوات الموجودة في البرامج القائمة التي تستهدف النساء الضعيفات الأشد احتياجاً (المساعدة الاجتماعية، والعنف ضد المرأة، والصحة الإنجابية، والمعاقات، والأسر التي تعولها نساء) لتحسين الاستهداف.
- تصميم إجراءات تدخلية خاصة بقطاعات محددة (المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والطرق، والكهرباء، وسلاسل القيمة الزراعية، والصحة، والتعليم) على نحو يحقق صالح النساء، والرجال، والفتيات، والفتيان على قدم المساواة.
- ضمان مشاركة المرأة بنشاط في اللجنة القيادية المعنية بجهود إعادة التأهيل/إعادة الإعمار بحيث تنعكس إسهاماتها في عملية صنع القرار.
- توسيع نطاق الفرص المتاحة للمتكمين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك من خلال جماعات المساعدة الذاتية، وكذلك تحسين الحماية وإمكانية الحصول على خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والعنف ضد المرأة.
- تحسين الشمول المالي وتشجيع ريادة أعمال النساء عبر مساندة زيادة فرص الحصول على التمويل من خلال مشاركة مؤسسة التمويل الدولية في القطاع المالي.

47. ستقوم مجموعة البنك الدولي بتعزيز مشاركتها مع القطاع الخاص وتعميمها في جميع أنشطة البرنامج، مما يساند قدرتها على الصمود ونموها، وسيساعد في تشجيع تهيئة فرص العمل، وسيساهم في الحد من اعتماد اليمن على الواردات والمعونات الإنسانية.

- سيكمل البنك الدولي مساندة التي يقدمها حالياً للقطاع الخاص (نات الطابع الطارئ)، والموجهة أساساً لمنشآت الأعمال الموجودة في قاعدة الهرم) وكذلك مساندة لتحقيق نموذج اقتصادي أكثر استدامة يستند إلى معالجة مسألة المنشآت التجارية عبر النطاق الاقتصادي

²² على سبيل المثال، يهدف أحد المكونات الفرعية لمشروع "استئناف التعليم والتعلم" الجاري تنفيذه إلى دعم قدرات مسؤولي قطاع التعليم على مستوى وزارة التربية والتعليم، والمحافظات، والمديريات أولاً عن طريق إجراء تقييم شامل لقدرات إدارة التعليم على مستوى وزارة التربية والتعليم، وكذلك في المحافظات والمديريات المستهدفة، يتبعه تقديم تدريب لمسؤولي قطاع التعليم ودعم القدرات المدرسية القيادية لمديري المدارس، والمسؤولين الإداريين والمشرفين التربويين.

²³ مبادرة تمويل رائدات الأعمال 2020؛ مشروع تعزيز قدرات التقييم 2021

بأكمله. من الضروري بالفعل توفير استجابة أكثر شمولاً للقطاع الخاص لتشجيع تمويل التجارة، وتعزيز قدرة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل وتطوير سلاسل قيمتها، والحفاظ على قدرة الشركات على البقاء، وتشجيع ريادة الأعمال، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء، وتحسين بيئة الأعمال. وسيتم تعميم هذه الأنشطة في برنامج البنك الدولي، كما سيتم توسيع نطاقها في المستقبل. ويمكن لمثل هذه المساندة أن تُعد القطاع الخاص ليصبح محركاً محلياً ومستداماً لجهود إعادة الإعمار. ويمكن أن تساعد المساندة المقدمة للقطاع الخاص أيضاً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من بيئة التشغيل التي تتسم بتحديات كبيرة في اليمن، ولا سيما فيما يتعلق باليمنيين المغتربين.

- ستزيد مؤسسة التمويل الدولية مساندة احتياجات الإنمائية لليمن من خلال ثلاثة مجالات تركيز رئيسية: (1) تعزيز البنية التحتية لليمن من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام؛ (2) دعم توفير فرص أكبر للحصول على التمويل؛ (3) تعزيز قدرة القطاع الخاص على الصمود والمنافسة. سيعتمد الأمر على نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية حسب الحاجة. كما تواصل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي التنسيق مع الحكومة المعترف بها دولياً بشأن وضع إطار لمساندة مجموعة البنك الدولي لقطاع الكهرباء في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، تبحث مؤسسة التمويل الدولية الفرص المتاحة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في توليد الطاقة الشمسية، فضلاً عن استكشاف إمكانية المشاركة على المستوى المحلي في محافظة حضرموت. وبالإضافة إلى ذلك، بفضل العمل التمهيدي، تشارك مؤسسة التمويل الدولية في مساندة إحدى الجهات الراعية المحلية لتطوير أول مشروع مستقل للطاقة الكهربائية في اليمن.
- ستشارك الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في جهود مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص في اليمن وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر. ستسعى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى الاستفادة من أدوات الحد من المخاطر لديها سعياً إلى تيسير الاستثمارات العابرة للحدود، ولا سيما للمشاريع التي تستفيد من مساندة المؤسسة الدولية للاستثمار والبنك الدولي. وسيتم تعزيز قدرة الوكالة على ضمان تعزيز المشاريع عبر إتاحة الصناديق الاستثمارية، ومنها برنامج التسهيلات الضمانية للوكالة وصندوق البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات التابعين لنافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

48. ستواصل مجموعة البنك الدولي البحث في الفرص المتاحة للنهوض بأجندة العمل المناخي وتحقيق التعافي الأخضر في اليمن. وسيتم على نحو منهجي تشجيع حلول البنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ، بهدف إعادة البناء على نحو أفضل. وعلى صعيد إجراءات التخفيف، تتيح التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية فرصاً للشعب اليمني تتمثل في الحصول على الطاقة النظيفة، وإنارة الشوارع، وتوفير الوظائف الخضراء. وتستكشف مؤسسة التمويل الدولية إمكانية تمويل عدة مشاريع للطاقة الشمسية، فثمة مشاريع تابعة للبنك الدولي جاري تنفيذها في قطاعات الخدمات الحضرية المتكاملة، وكفاءة استخدام الطاقة وتوفير مصادر الطاقة المتجددة، فضلاً عن خدمات المياه والصرف الصحي، تشتمل على حصص كبيرة من الاستثمارات في الطاقة الشمسية التي ستفيد المرافق الحيوية. واستناداً إلى دراسة الحالة التي أجريت في عدن، يبحث البنك الدولي إمكانية إعادة إعمار المدن اليمنية بطرق تحد من الانبعاثات الكربونية، والتي تشمل تقديم استثمارات في البيئة التحتية والخدمات منخفضة الانبعاثات الكربونية. وتم الانتهاء من إجراء دراسات تشخيصية شملت 16 مدينة توضح حجم المخاطر المناخية التي تتعرض لها، وهو ما تسترشد به الإجراءات التدخلية للبنك الدولي في معالجة قابلية التأثر بالتغير المناخي. وكذلك يبحث البنك في الفرص المتاحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة ومساندة سبل كسب العيش للفئات الأولى بالرعاية، وذلك عبر إعادة تدوير النفايات الصلبة وتوفير الدعم لهذا القطاع. وبالإضافة إلى الاستثمارات القائمة في البنية التحتية القادرة على الصمود في إطار المرحلة الثانية من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن، تم تحديد الإجراءات التدخلية للعمل التمهيدي اللازمة للتخفيف من مخاطر السيول، والسيول المفاجئة، والانهباءات الأرضية في مناطق محددة من اليمن. كما سيتم استكشاف الفرص المتاحة للاستفادة من المبادرات الإقليمية المعنية بالتصدي للتحديات متعددة الجوانب ذات القواسم المشتركة التي يواجهها اليمن.

مواصلة المشاركة في جميع السيناريوهات: إطار تكيفي مرن

48. مع أن توقع الآفاق المستقبلية لليمن ينطوي على تحديات خاصة في هذه المرحلة من الصراع، فإن السيناريوهات المحتملة تشمل:

(1) استمرار الصراع المسلح مع زيادة تكثيف الأعمال المسلحة المحلية أو إطالة أمدها؛ (2) إذا اكتسبت جهود الوساطة زخماً سيتم استئناف عملية السلام وإجراء تسوية سياسية محتملة. ومن الناحية التشغيلية، من المرجح أن يواصل البنك الدولي عمله من خلال الأمم المتحدة

والمؤسسات المحلية في السيناريو الأول، واستكشاف إمكانية التحوّل إلى التنفيذ المباشر الخاص بأجهزة الحكم والمؤسسات المحلية في السيناريو الثاني.²⁴

49. في سياق تنفيذ عملية محتملة غير خطية تشترك فيها طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ستسعى مجموعة البنك الدولي إلى "مواصلة المشاركة" في جميع السيناريوهات الممكنة لمساندة الشعب اليمني. ستساعد مرونة العمليات وسرعة حركتها على ضمان الاستجابة السريعة لبرنامج البنك الدولي لتطور الوضع على أرض الواقع، والذي من شأنه أن يزيد من القدرة على التصدي للأزمات الناشئة أو اغتنام فرص تحقيق السلام. وستواصل المؤسسة الدولية للتنمية، من خلال استمرار مشاركتها طوال الصراع، المساعدة في تقديم الخدمات الحيوية، وحماية رأس المال البشري، والحفاظ على المؤسسات، وتوفير أدوات تخفيف المخاطر التي تشجع الاستثمارات في القطاع الخاص. وبالنظر إلى السياق المحلي الذي يسوده عدم الاستقرار، سيُعد العمل على المستوى المحلي عبر تبني نهج لا مركزي مع التركيز على الأطراف الفاعلة والمجتمعات المحلية أمراً بالغ الأهمية للتخفيف من الاضطرابات المحتملة على المستوى السياسي. وسيواصل البنك الدولي إعادة تقييم سياساته وإطار عملياته استناداً إلى التطورات التي تحدث على أرض الواقع. وسيكون على استعداد للتحوّل بسرعة إلى التعافي وإعادة الإعمار، حال تحقق تقدم مشجع في عملية السلام، وهو ما سيسمح أيضاً بتعزيز مشاركة مؤسسة التمويل الدولية.

الإطار 9. تقييم احتياجات التعافي وإعادة الإعمار

من الممكن أن تمثل سلسلة نتائج منهجية التقدير الديناميكي للاحتياجات أساساً تحليلية مهمة من أجل تحديد أولويات احتياجات التعافي على نحو أكثر تفصيلاً، على سبيل المثال من خلال إعداد تقييمات للمتابعة أو تقييم أكثر شمولاً للتعافي وبناء السلام. واستناداً إلى توافر بيانات موثوقة، يمكن توسيع نطاق منهجية التقدير الديناميكي للاحتياجات ليشمل منطقتين جغرافيتين إضافيتين، وكذلك دمج أبعاد قطاعية جديدة (مثل النزوح القسري). ويتطلب الحجم الهائل لاحتياجات التعافي، مقترناً بمحدودية الموارد المالية المحلية والدولية، نهجاً دقيقاً يعمل على تحديد أولويات الاحتياجات وتسلسلها على نحو يستند إلى مبادئ توجيهية رئيسية، مثل القيادة الوطنية والشعور بالملكية، وتوفير إمكانية الوصول والإنصاف، والمشاركة المجتمعية، وإعادة البناء على نحو أفضل، ومراعاة ظروف الصراع، والشفافية.

50. سيجري تعميم مراعاة ظروف الصراع في مختلف العمليات. دائماً ما تتعرض المشاريع في البيئات الهشة المعقدة لخطر تقاوم العوامل المؤدية للصراع عن غير قصد وخلق توترات جديدة، ولكنها تقتقد أيضاً إلى فرص المساهمة في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وبناء السلام. واستناداً إلى مبادئ عدم الإضرار المطبقة في مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية حتى الآن، بما في ذلك من خلال إطار العمل البيئي والاجتماعي، يستكشف البنك الدولي إمكانية استخدام نهج تصفية الصراع/عدسة السلام الذي سيكون أكثر منهجية وشمولاً. ووفقاً لتقييم المخاطر والقدرة على الصمود في اليمن 2022، والذي يقدم توجيهات ريفية المستوى بشأن ما ينبغي فعله، تسترشد البرامج المراعية لظروف الصراع بتحليل جارٍ أكثر تفصيلاً بشأن كيفية القيام بذلك، مما يُفسح المجال لإجراء تصحيحات في المسارات وزيادة الدعم الموجة لفعالية العمليات.

51. ستستند مذكرة المشاركة الوطنية إلى انتقائية البرنامج القائم. وتسترشد قرارات تحديد أولويات المشاريع وتخصيص الاعتماد بالمبادئ الرئيسية التالية: (1) التكامل وتضافر الجهود؛ (2) المرونة والقدرة على التكيف. توسّع برنامج المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تمحور في البداية حول إجراءين تدخليين، توسعاً انتقائياً للتصدي للصدمات والاستجابة للتحديات الناشئة، ولكنه على الأرجح قد بلغ حده الأقصى من حيث النطاق القطاعي، وسيظل الأساس الذي تستند إليه عملية اختيار الإجراءات التدخلية في مذكرة المشاركة الوطنية هذه. وفي المرحلة المقبلة، سينصب التركيز على التمويل الإضافي لتوسيع نطاق العمليات القائمة مع تحقيق نتائج ملموسة و/أو تعديل البرامج الجاري تنفيذها لزيادة الأثر. وسيتم إعطاء الأولوية للنُهُج متعددة القطاعات وحزم الإجراءات التدخلية الموجهة جغرافياً لتعزيز قدرة الأسر على الصمود في وجه الصدمات، وضمان أوجه التآزر فيما بين مشاريع المحفظة، وتعظيم الاستفادة بالأثر، بما في ذلك من خلال تبني النهج القائم على استمرارية المساندة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وفي ظل الوضع المتقلب سريع التطور على أرض الواقع، ستواصل مشاريع العملية العشرين

²⁴ في السيناريو الثاني، سيتم إعداد وثيقة إستراتيجية جديدة (قد تكون إطار شراكة فُتُرية إذا كان الوضع الميداني يسمح بالتخطيط متوسط الأجل).

تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في تلبية الاحتياجات الناشئة على نحو استباقي من خلال برامج قابلة للتوسع سعياً منها لإظهار سرعة الحركة والمرونة في تصميم المشاريع.

الخدمات التحليلية

52. سيعزز برنامج عمل الخدمات الاستشارية والتحليلية الطموح أنشطة عمليات البنك الدولي ويسترشد بقيادته الفكرية في القضايا بالغة الأهمية لتعزيز قدرة اليمن على الصمود، وذلك بمساندة الصندوق الاستثماري متعدد المانحين الجديد. وستتري عدة أنشطة خاصة بالخدمات الاستشارية والتحليلية عمليات البنك الدولي الواردة في مذكرة المشاركة الوطنية هذه. فعلى سبيل المثال، ستستفيد مذكرة اقتصادية رئيسية جديدة خاصة باليمن من استخدام نُهج تحليلية مبتكرة، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية والبيانات الكبيرة، لزيادة توضيح تكاليف الصراع، كما تستكشف هذه المذكرة سيناريوهات التعافي. وعلى الصعيد المؤسسي، سيواصل البنك تعميق فهمه للمؤسسات المحلية الرئيسية، واستكشاف سبل الحفاظ على قدراتها، ووضع خريطة عمل لتقييم قدرات تقديم الخدمات الحيوية والحفاظ عليها وإعادة بنائها. ويجري البنك أيضاً تقييمًا للقدرة المالية والتعاقدية الخاصة ببرنامج المساعدة الفنية ويوسع نطاقه ليشمل البنك المركزي اليمني (عدن)، وهو ما سوف يثري مشاركة مؤسسة التمويل الدولية في القطاع المالي. وفي فترة مذكرة المشاركة الوطنية، سيتم التركيز بشكل خاص على برنامج عمل البيانات (انظر الإطار 9).

الإطار 10. تدعيم العمليات المبتكرة لتجميع البيانات المتابعة من قبل الغير من أجل تعزيز الأعمال التحليلية ووضع البرامج

وأدمجت فرق البنك الدولي العديد من مصادر البيانات المبتكرة والمجمعة عن بُعد في أنظمة بيانات أوسع نطاقاً للتغلب على بعض التحديات من خلال عمليات تجميع البيانات التقليدية. وأدرجت هذه الفرق صور الأقمار الصناعية سعياً إلى تقدير التغيرات الطارئة على الإنتاج الزراعي، والمسافات من التجمعات السكانية إلى المرافق ذات العلامة الجغرافية، والأضرار المتصلة بالصراع، وكذلك استعانت الفرق بشبكات من مقدمي المعلومات على مستوى المديرية والمديرية الفرعية لتحسين فهم احتياجات المناطق التي يصعب الوصول إليها، كما حلت الفرق بيانات وسائل التواصل الاجتماعي استجابة لأحداث الصراع المهمة، واستخدمت أدوات تجميع البيانات عن بُعد، والتي تمثلت في استقصاءات الهاتف النقال أو تطبيقاته.

سيظل التوسع في أنظمة البيانات هذه أمراً بالغ الأهمية للمساعدة في زيادة أثر مشروعات البنك وخدماته التحليلية: (1) من خلال الشراكة مع المنظمات التي تتمتع بقدرة كبيرة على الوصول إلى البلدان المعنية، سيبحث البنك الدولي خيارات الاستفادة من شبكة من مقدمي المعلومات الرئيسيين المدربين على مستوى محلي أكبر للمساعدة في تحسين المعرفة بالمناطق والسكان الأقل تمثيلاً؛ (2) سيبحث البنك الدولي أيضاً سبل إدراج أنواع إضافية من المعلومات في عالم البيانات (على سبيل المثال، إدراج معلومات إضافية عن طريق الهاتف المحمول) لضمان استمرار تلبية محفظة المشاريع وجدول الأعمال التحليلي الاحتياجات الأشد إلحاحاً؛ (3) باستخدام البيانات الإدارية وبيانات المرافق الخاصة بكل مشروع، سيجدد البنك الدولي مكان عمل جميع المشروعات وحجم إجمالي المساندة، ويجمع هذه المعلومات مع البيانات المستمدة من عمليات المعونات الأكبر لتحديد السكان الذين يعانون من نقص في الخدمات.

وبالاستفادة من خبرة المتابعة الخارجية المستقاة حتى الآن والدروس المستفادة من السياقات الأخرى لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، سيستكشف البنك الدولي أيضاً إمكانية التعاقد مع جهة رصد على مستوى مشاريع المحفظة بأكملها، سعياً إلى توثيق تقارير معنية بجهات المتابعة الخارجية الخاصة بمشاريع محددة، واستكمال الإشراف على مشاريع المحفظة والاستفادة من مصادر إضافية لتجمع البيانات والتحقق منها، وإعداد التقارير المباشرة.

طرق العمل

53. ستدعم سياسة البنك الدولي بشأن التعاون الإنمائي وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف مشاركة البنك الدولي في اليمن، وخاصة الفقرة 2 التي تشدد على أهمية مواصلة المشاركة أثناء الصراع لحماية رأس المال البشري والمؤسسات، والفقرة 3 بشأن مساعدات البنك الدولي بناء على طلب المجتمع الدولي.²⁵ ويتسق ذلك مع استئناف البنك الدولي عمله في اليمن في عام 2016 في إطار منشور سياسة العمليات 2.30

²⁵ تنطبق أيضاً الفقرات التالية من السياسة المحدثة: 2، و3، و4، و6-7، و8، و12، و17.

(*التعاون الإنمائي والصراع*). وتواصل العمليات التي تمويلها المؤسسة الدولية للتنمية الاعتماد على تعاون متوازن بين البنك الدولي والأمم المتحدة، والذي يسهم البنك الدولي من خلاله بالتمويل والخبرة الفنية، بينما تتلقى وكالات الأمم المتحدة منحاً من المؤسسة الدولية للتنمية وتدعم التنفيذ داخل اليمن، بالتعاون مع المؤسسات المحلية (كما هو مفصل في الفقرة 44). وفي حين يقيم البنك علاقة مؤسسية ويعقد حواراً منتظماً مع الحكومة المعترف بها دولياً، فإنه لا يتمتع بمشاركة مباشرة في العمليات مع أجهزة الحكم المحلي بموجب سياسة التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

54. سيبحث البنك الدولي أيضاً فرص التعاون لتنويع شركائه المسؤولين عن إدارة التنفيذ. خلال فترة منكرة المشاركة الوطنية للسنوات المالية 2020-2021، واصل البنك الدولي تنويع شراكاته ودراسة الخيارات المتاحة للعمل مع شركاء دوليين آخرين حيثما توجد لهم قيمة إضافية محددة ويظهرون مشاركة وثيقة مع المؤسسات المحلية. وأجرى البنك شراكة مع إحدى وكالات الأمم المتحدة الجديدة، وهي برنامج الأغذية العالمي، ومع صندوق إنقاذ الطفولة، وهي أول منظمة من المنظمات الدولية غير الحكومية تنفذ أنشطة في إطار برنامج البنك الدولي في اليمن. وسيواصل البنك بحث الشراكات مع منظمات أخرى مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، كما يواصل تحقيق أهداف محددة تتعلق بتدعيم الإطار المؤسسي، والحصول على البيانات، وتجريب نُهج العمليات المبتكرة.

الشراكات

الحوار والتنسيق مع الجهات المانحة

55. تعد المؤسسة الدولية للتنمية من أكبر الجهات المانحة لليمن والتمويل الرئيسي في مجال التنمية، وذلك في ضوء تراجع تدفقات المعونة الموجهة في معظمها نحو المساعدات الإنسانية. في حين زادت الاحتياجات زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، انخفضت الموارد المتاحة والمعونات الخارجية باطراد. ويتوجه توزيع المعونات بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية بشدة نحو الأنشطة الإنسانية. ووفقاً لبيانات العام الماضي التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولجنة المساعدة الإنمائية (2018-2019)، شكّلت المساعدات الإنسانية 79% من إجمالي المعونات المقدمة إلى اليمن. وتقود المؤسسة الدولية للتنمية المساعدات الإنمائية، إذ تبلغ قيمة ارتباطاتها 2.5 مليار دولار منذ عام 2016. ويُعد البنك الدولي رابع أكبر جهة مانحة في كلا المسارين، ويمثل نسبة 65% من إجمالي محفظة التنمية الواردة في لوحة متابعة البيانات الألمانية.

56. ستواصل مجموعة البنك الدولي الاضطلاع بدور رئيسي في حوار الجهات المانحة والمساعدة في إتاحة النهج القائم على استمرارية المساندة في مختلف الإجراءات التدخلية الإنسانية والإنمائية. حافظت مجموعة البنك الدولي على تعاونها الوثيق مع الجهات المانحة الدولية والإقليمية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال مجموعة شركاء التنمية، ومجموعة نيكس (Nexus)، ومختلف المبادرات الفنية. وسيواصل البنك الدولي قيادة مجموعة العمل الاقتصادية لإتاحة تبادل المعلومات وطرح الأفكار بين الخبراء بشأن القضايا الاقتصادية الرئيسية في الوقت المناسب. وسيساعد مركز المعرفة المحوري الجديد الذي يقوده اليمن مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على تشجيع نشر المعلومات، وكذلك سيواصل البنك الدولي الاستفادة من خبراته الفنية ومحفظته التحليلية القوية. وبالإضافة إلى الدراسة التي تقيس كميّاً عيوب تجزؤ المعونات في سياق أزمة الغذاء²⁶، سيعمل البنك الدولي مع الشركاء على تشجيع أثر المشاريع التجريبية للنهج القائم على مواصلة المساندة وتقييمها.

57. يجري حالياً إنشاء صندوق استثماري متعدد المانحين واسع النطاق ومرناً لمساندة اليمن في القدرة على الصمود والتعافي، وإعادة الإعمار، على مدى 10 أعوام. استناداً إلى سجل أداء المؤسسة الدولية للتنمية، ومشاركاتها وشراكاتها القديمة، سيمكّن البرنامج الشامل الجديد البنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين من الاستثمار المشترك في قدرة اليمن على الصمود في اليمن، وتوسيع قاعدة المعرفة عبر وضع البرامج الملائمة، وإرساء الأساس للتحوّل إلى السلام، والتعافي، وإعادة الإعمار، والتنمية المستدامة. وفي المرحلة الأولية، سيعطي البرنامج

الأولوية للأنشطة التحليلية، والبيانات، وأنشطة بناء القدرات الحيوية، لفتح الطريق أمام عقد الحوار ووضع البرامج، مع التركيز على تدعيم الأطر المؤسسية والرصد البرامجي (بما في ذلك استكشاف خيارات المتابعة الخارجية في جميع مشاريع المحفظة). وسيطور الصندوق الاستثماري مع الوضع الميداني، ليعدّل أهدافه وطموحاته مع التقدم المُحرَز في عملية السلام. وسيتم تصميم جميع عمليات المؤسسة الدولية للتنمية مع إتاحة إمكانية التوسع المدمج لتمكين الشركاء من الاستفادة من المؤسسة الدولية للتنمية والمشاركة في تمويلها من خلال الصندوق الاستثماري متعدد المانحين (على سبيل المثال، الشركاء الإقليميون لمشروع شريان الحياة الطارئ باليمن). وسيواصل البنك استكشاف فرص الشراكة مع الأطراف الفاعلة الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف الرئيسية.

التمويل

58. تشمل مصادر التمويل المحتملة على مدى العامين القادمين مساهمات العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية والصناديق الاستثمارية التي تمويلها الجهات المانحة، بما في ذلك البرنامج الشامل المذكور أعلاه. تشمل مدة مذكرة المشاركة الوطنية العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية (للسنة المالية 2020) وجزءاً من العملية العشرين (للسنة المالية 2021). وفي سياق يسوده تقاوم انعدام الأمن الغذائي وتدهور الظروف المعيشية لسكان اليمن في 2020-2021، قدّم البنك الدولي في فترة مبكرة موارد من العملية التاسعة عشرة ووسع نطاق استجابته متعددة القطاعات من خلال مشروعات الأمن الغذائي، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والخدمات الحضرية، والاتصال. ولا تزال هناك احتياجات كبيرة تتطلبها الفترة المتبقية من السنة المالية 2022، ويبحث البنك الدولي سبل إتاحة توفير المؤسسة الدولية للتنمية موارد مالية إضافية، ولا سيما خدمات الحماية الاجتماعية والكهرباء. وسيحصل اليمن على موارد جديدة تستند إلى الأداء في بداية العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وعلى مخصص تكميلي لمواصلة العمل أثناء الصراع²⁷. وسيظل اليمن أيضاً مؤهلاً للحصول على نوافذ التمويل الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية، وخاصة نافذة التصدي للأزمات. وتحدد مذكرة المشاركة الوطنية الأهداف والمبادئ الرئيسية للمشاركة في إطار مجموعة متنوعة من السيناريوهات المحتملة.

التشاور مع أصحاب المصلحة

59. استفادت مذكرة المشاركة الوطنية من الحوار المنتظم الذي يعقده البنك الدولي مع أجهزة الحكم اليمنية والمؤسسات المحلية وشركاء التنمية والأمم المتحدة والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة غير الحكومية. وساعد مزيج من المشاورات عبر الإنترنت والمناقشات المباشرة على تصميم مذكرة المشاركة الوطنية وصياغة أولوياتها. وشارك اليمنيون سواء في كل أنحاء اليمن أو من المغتربين في المشاورات، بما في ذلك من أبين وعدن والمهرة وذمار وحجة وحضرموت وإب ولحج ومأرب وتعز شبوة، وغيرها من المدن. وحددوا عدة أولويات رئيسية لمساندة البنك الدولي الإضافية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: تهيئة فرص العمل، وتحسين دخل الأسر، وتوفير الخدمات الأساسية، ومساندة المؤسسات الوطنية، وتقديم الاستثمارات الإضافية في عمليات الرصد والتقييم لتعزيز الاستفادة من أثر المشاريع التي يمولها البنك على المستفيدين.

رابعاً. المخاطر

60. لا تزال المشاركة في اليمن تتسم بالمخاطر العالية والأثر العالي. على الرغم من أن العمل في اليمن يُعرض مجموعة البنك الدولي لتحديات متعددة تتطلب مراقبة ومتابعة مستمرة، فإن التقاعس عن العمل سيكون أعلى تكلفة، وذلك من المنظور الإنمائي. وتعد مواصلة المشاركة للمساعدة في الحفاظ على المؤسسات المحلية الرئيسية وتقديم الخدمات أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على رأس المال البشري والقدرات المؤسسية أثناء الصراع، ولكنها تمثل أيضاً استثماراً من أجل التعافي وإعادة الإعمار. لكن محفظة المشاريع ستواجه عدداً من التحديات الضخمة (المالية والتعاقدية، والخاصة بالإجراءات الوقائية والاجتماعية والأمنية)، والتي يُعد العديد منها خارجاً عن البرنامج ولا يمكن تخفيفها بشكل كامل. ومع استمرار تدهور الأوضاع ميدانياً، ستظل المخاطر العامة مرتفعة في المستقبل المنظور، وسيطلب استمرار المشاركة في اليمن درجة عالية من سرعة الحركة وتحمل المخاطر والمرونة.

²⁷ رهنأ بالمراجعة السنوية والتقييم المُرضي للتأهل لمخصصات مواصلة العمل أثناء الصراع للسنة المالية 2023. وتتماشى مساندة المؤسسة الدولية للتنمية للمؤسسات المحلية وتركيزها على تلبية الاحتياجات الفورية والقدرة على الصمود مع أولويات مخصصات مواصلة العمل أثناء الصراع، وتركز على "الأنشطة الإنمائية التي تحافظ على المؤسسات ورأس المال البشري، مثل تقديم الخدمات الأساسية وبناء القدرات في المؤسسات الرئيسية".

الجدول 10. الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات

| التصنيف (مرتفعة أو كبيرة أو متوسطة أو منخفضة) | فئات المخاطر |
|---|------------------------------------|
| مرتفعة | المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة |
| مرتفعة | جوانب الاقتصاد الكلي |
| كبيرة | الاستراتيجيات والسياسات القطاعية |
| كبيرة | التصميم الفني للمشروع أو البرنامج |
| مرتفعة | القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة |
| مرتفعة | الجوانب المالية والتعاقدية |
| مرتفعة | المخاطر البيئية والاجتماعية |
| مرتفعة | أصحاب المصلحة |
| كبيرة | أخرى (مساندة خارجية) |
| مرتفعة | المخاطر الكلية |

المخاطر الأمنية والسياسية والمتعلقة بالحوكمة

61. نشأ أو تفاقم العديد من المخاطر المتصلة ببيئة العمليات منذ تنفيذ مذكرة المشاركة الوطنية الأخيرة، ولاسيما: (1) المخاطر والتحديات الأمنية التي تحول دون وصول الشركاء المسؤولين عن إدارة التنفيذ وجهات المتابعة الخارجية، (2) قدرة الشركاء المسؤولين عن التنفيذ على الحفاظ على استقلالية العمليات عن أطراف الصراع في جميع أنحاء اليمن ومخاطر التدخل السياسي، (3) تحويلات حركة المعونات، (4) الوفيات المتصلة بالمشاريع وغير المتصلة بالمشاريع، و(5) تأثير فيروس كورونا المستجد على تنفيذ المشاريع. وفي هذا السياق، واصل البنك تعزيز نهجه في رصد المخاطر والتخفيف من حدتها في مشاريع محفظته كافة. وقد ساعدت التقييمات الديناميكية للمخاطر والتواصل المتكرر بين فرق البنك الدولي وفرق الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين في تحديد المخاطر في وقت مبكر، ووضع تدابير للتخفيف من حدتها، واتخاذ إجراءات سريعة قدر الإمكان عند حدوثها. ويقدر ما تستمر الجائحة والصراع، ستظل قدرات الإشراف والسفر/اللوجستيات داخل اليمن محدودة، ومن ثم ستمثل الاستفادة من استخدام التكنولوجيا عنصراً أساسياً لضمان التعاون الفعال مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة، سعياً لرصد المخاطر والتخفيف منها. وخلال فترة مذكرة المشاركة الوطنية، سيسنكشف البنك الدولي أيضاً خيارات لإعادة تحديد الأثر المحلي على أرض الواقع.

62. لا تزال المخاطر العالية تتبع أولاً وقبل كل شيء من سياق الصراع الحالي. لا تزال مفاوضات السلام متوقفة، واستمر القتال الدائر مع عدد كبير من خطوط المواجهة، بما في ذلك المعارك الضارية في المحافظات الوسطى. وقد أدت مشاركة أطراف ثالثة دولية إلى زيادة تعقيد الصراع. وفي حين لا يتوفر لدى مجموعة البنك الدولي أي أدوات للتصدي للمخاطر الأمنية والسياسية الهائلة، تواصل تدابير التخفيف من هذه المخاطر اعتمادها جزئياً على الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. ويتم التخفيف من خطر أن يؤدي التمويل الذي يقدمه البنك الدولي إلى تفاقم الصراع من خلال العمل مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المحلية لضمان وضع ترتيبات ملائمة لظروف الصراع، والحوكمة، والإدارة المالية موضع التنفيذ. وسيكون من الضروري في هذا الصدد إجراء تقييمات منتظمة، مثل تقييم المخاطرة والقدرة على الصمود في اليمن لعام 2022، وإجراء تحليل منهجي لقضايا السلام والشمول في على مستوى مشاريع المحفظة بأكملها عبر نهج "العدسة/التصفية" المخصص في هذا الصدد.

المخاطر التي تواجه أصحاب المصلحة

63. تمثل المشاركة الهادفة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة أثناء الصراع المحتمل تحدياً. ويؤدي عدم وجود البنك الدولي ميدانياً وتحديات السفر المرتبطة بجائحة كورونا إلى تفاقم الخطر المتمثل في عدم مشاركة البنك على نطاق كافٍ. وسيخفف البنك الدولي من هذه المخاطر من خلال: (1) استخدام المنصات الإلكترونية للاستفادة من آراء أصحاب المصلحة والتشاور مع المجموعات اليمينية، بما في ذلك المغتربين، (2) العمل في شراكة وثيقة مع الأمم المتحدة والمؤسسات المحلية والشركاء الآخرين لتقليل "النقاط المبهمة"، وتتنوع مصادر المعلومات، وتثليث النتائج؛ (3) تعزيز التواصل مع مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة، حيثما أمكن، لاسيما تلك التي

لا يتشارك معها البنك الدولي في العادة. ومن الممكن معارضة برنامج البنك من جانب أصحاب المصلحة الذين لا يستفيدون من أنشطة المشروع، وقد تخلق الإجراءات التدخلية الخارجية عن غير قصد توترات مع تصاعد الصراع في بعض المواقع. وسيتم تخفيف هذه المخاطر عن طريق تشجيع الشركاء المحليين على التشاور مع السلطات المحلية في المديرية والمجتمعات المحلية بشأن أنشطة المشروع. وستحافظ المشاريع التي يمولها البنك الدولي أيضاً على المرونة لتعديل الإجراءات التدخلية للمشاريع استجابة للظروف المتغيرة على أرض الواقع، وستعيد باستمرار تقييم الديناميكيات المحلية.

مخاطر الاقتصاد الكلي

64. يؤدي التنافس في وضع السياسات النقدية فيما بين عدن وصنعاء، وما يقترن به من سياسات المالية العامة المجزأة والمعرضة للضغط، إلى تقويض استقرار العملة وارتفاع مخاطر الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى نقل مكان المقر الرئيسي للبنك المركزي اليمني فعلياً إلى عدن، انعكست الطبيعة الإدارية والنقدية لهذا الانقسام في حظر الأوراق النقدية الجديدة التي أصدرها البنك المركزي اليمني في عدن من التداول في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ونتيجة لذلك، خفض الرواتب والمعاشات التقاعدية من الجنوب للمستفيدين في الشمال أو تأخيرها. ويمثل الانخفاض الكبير في قيمة الريال في الجنوب،²⁸ الذي يزيكه تسهيل عجز الموازنة، غيضاً من فيض من الفروق الكبيرة في أسعار الصرف بين المحافظات اليمنية، والفروق الكبيرة بين المعاملات النقدية ومعاملات²⁹ دفع الشيكات، والفروق في قيمة الأوراق النقدية القديمة والمطبوعة حديثاً، والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأولية. علاوة على ذلك، أصبحت السياسة والإجراءات النقدية أداة إضافية لممارسة الضغط على طرف أو آخر من طرفي الصراع. وعلى صعيد المالية العامة، لا تزال البلاد في وضع ضعيف هيكلياً، وتفاقم ذلك مع نهاية مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين (في ديسمبر/كانون الأول 2021) واستئناف السداد لصندوق النقد الدولي بدءاً من أبريل/نيسان 2022، مع انتهاء مدة سريان صندوق احتواء الكوارث والإغاثة.

المخاطر المالية والتعاقدية

65. تعد المخاطر المرتبطة بالفساد والاحتيال في مختلف مراحل التنفيذ الفني، والمشتريات، والإدارة المالية مرتفعة. ويحد الوضع السياسي والأمني من قدرة البنك الدولي على توفير الرقابة المالية والائتمانية "على أرض الواقع". وتزداد هذه المخاطر حدة في المشاريع التي يتم فيها تسليم الأموال النقدية إلى المستفيدين وتنتشر في مناطق جغرافية كبيرة. وللتخفيف من المخاطر المالية والتعاقدية، تشمل مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية على ضوابط داخلية وآليات للمساءلة، على سبيل المثال، لضمان تقديم كامل الاستحقاقات النقدية للمستفيدين في الوقت المناسب. وتشمل هذه الضوابط ما يلي: (1) تحليل قاعدة بيانات المستفيدين وقائمة المدفوعات؛ (2) وكالات صرف مستقلة تتمتع بممارسات قوية للمحاسبة والرقابة الداخلية؛ (3) ترتيبات الإدارة المالية المحددة لتحويل الموارد المالية والتقارير المالية المطلوبة الخاصة بالصرف؛ (4) المتابعة من قبل جهة خارجية؛ (5) آليات التظلم، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تحليل تصورات المجتمعات المحلية وآرائها التقييمية بصورة آنية ورصد العلامات التحذيرية من ممارسات الاحتيال. ويواصل البنك الدولي العمل مع الأمم المتحدة لتعزيز بيئة الرقابة في جميع المشاريع التي يمولها البنك الدولي، وزيادة عدد وكالات الصرف المؤهلة، واستكشاف خيار تطبيق طرق الدفع الرقمية. وستواصل المشاريع أيضاً استخدام ترتيبات بديلة للمشتريات.

²⁸ تغيرت قيمة الريال اليمني من حوالي 650 ريالاً يمنياً: 1 دولار أمريكي في عام 2020 إلى ذروة بلغت 1700 ريال: 1 دولار بحلول ديسمبر/كانون الأول 2021 في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً. في الوقت نفسه، شهد الريال ارتفاعاً ملحوظاً منذ ديسمبر/كانون الأول 2021، حيث بلغ 1100 ريال: 1 دولار تقريباً خلال الأشهر الأولى من عام 2022. وظلت العملة مستقرة نسبياً في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث يبلغ سعر الريال حوالي 600 ريال: 1 دولار.

²⁹ يمكن إضافة هامش يصل إلى 45% على معاملات الشيكات.

66. تُعد المخاطر البيئية والاجتماعية "عالية".

- المخاطر الاجتماعية عالية على مستوى اليمن تشمل ما يلي: (1) الإقصاء الاجتماعي للمستفيدين؛ (2) المخاوف الأمنية لدى العاملين في المشروع والمستفيدين منه؛ (3) ضعف المشاركة المجتمعية واستحواد النخبة؛ (4) الاستغلال الجنسي والاعتداء والعنف ضد المرأة؛ (5) التحديات التي تواجه المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة؛ (6) ضعف قدرات التنفيذ. وترتبط الآثار البيئية الشائعة بأعمال التشييد وإعادة التأهيل، بما في ذلك إدارة النفايات الصلبة والخطرة. وبالإضافة إلى ذلك، أدت مخاطر الصحة والسلامة المجتمعية إلى وقوع عدة حوادث مميتة في السنوات الأخيرة.
- وللتخفيف من هذه المخاطر، أنشأ البنك الدولي، بالشراكة مع الشركاء المسؤولين عن إدارة التنفيذ، أنظمة للإدارة البيئية والاجتماعية في إطار كل مشروع يقوم برصدها موظفو المشروع ووكلاء المتابعة من قبل جهة خارجية. ويجري بانتظام تنفيذ برامج بناء القدرات لوكالات الأمم المتحدة والشركاء المحليين الرئيسيين المسؤولين عن إدارة التنفيذ، والمقاولين، وعمال المواقع. وأسفرت هذه التدابير عن تحسينات كبيرة في سياق تنفيذ إطار العمل البيئي والاجتماعي، وسيظل بناء القدرات محور التركيز طوال تنفيذ مذكرة المشاركة الوطنية.

مخاطر التصميم الفني والإستراتيجيات القطاعية

67. تُصنف المخاطر المرتبطة بالتصميم الفني والإستراتيجيات القطاعية على أنها مخاطر "كبيرة"، لكن استمرارية البرنامج مع أنشطة مذكرة المشاركة الوطنية السابقة تعد تدبيراً مهماً للتخفيف من حدة المخاطر. وفي حين صنف كل من مجموعتي المخاطر على أنها عالية في مذكرة المشاركة الوطنية السابقة، فإن استمرار مشاركة البنك الدولي في السنوات الأخيرة أسفر عن دروس مهمة أتاحت له تحسين تصميم المشاريع (على سبيل المثال، الأساليب الإجرائية بشأن سعر الصرف، والاستهداف، والنهج متعددة القطاعات، وما إلى ذلك) والاتساق مع الاحتياجات القطاعية. وسواصل البنك الدولي أيضاً العمل مع الشركاء المسؤولين عن إدارة التنفيذ (وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المحلية) الذين لديهم تاريخ وسجل أداء حافل بالعمل في اليمن طوال الصراع. وعلى الرغم من أن الإستراتيجيات القطاعية تُنفذ في أحسن الأحوال أثناء الصراع بطريقة مجزأة، فإن مخاطر الإستراتيجية القطاعية في مذكرة المشاركة الوطنية تحدها إلى حد كبير المشاريع التي يتمتع البنك الدولي بخبرة فيها لسنوات عديدة (مثل الصحة، والحماية الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والخدمات الحضرية). وهي تعتمد على نُهج تم اختبارها جيداً، مع الشركاء المسؤولين عن إدارة التنفيذ الذين لديهم خبرة في هذه المجالات ومعرفتهم بالسياق القطاعي ذي الصلة.

أخرى (مساندة خارجية)

68. يشكل انخفاض مستويات المساندة الخارجية لليمن مخاطر كبيرة. على خلفية أوضاع المالية العامة المتأزمة في البلدان المانحة والديناميكيات الإقليمية والمحلية المتقلبة، لوحظ انخفاض في تدفقات المعونات المُقدَّمة إلى اليمن منذ 2019-2020، بينما ازداد انعدام الأمن الغذائي والاحتياجات الإنسانية. واستناداً إلى خدمة التتبع المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن 40% من خطة الاستجابة الإنسانية التي تبلغ قيمتها 3.85 مليارات دولار غير ممولة حالياً، مقابل 13% في 2019. ونظراً لأن المعونات أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى لتجنب انقطاع تقديم الخدمات الأساسية، فإن خفض البرامج الحيوية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وإيقافها قد يكون له تأثير خطير على أرض الواقع. وقد يؤثر التراجع العام في المساندة أيضاً تأثيراً سلبياً على تدعيم الأطر المؤسسية، وهو هدف رئيسي لمذكرة المشاركة الوطنية، وهدف طويل الأجل لا يمكن تحقيقه بمساندة المؤسسة الدولية للتنمية وحدها. وسيكون استمرار التعاون الوثيق بين البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة والمانحين الرئيسيين أمراً بالغ الأهمية لمساندة الحفاظ على القدرات المؤسسية وتعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود. وستكون المستويات الكافية من المعونة والتنسيق الدوليين ذات أهمية قصوى للتصدي للتحديات الإنسانية التي تواجه اليمن وتحديد مسار التنمية الاقتصادية لديه. وسيتيح الصندوق الاستئماني متعدد المانحين منصة لعقد الاجتماعات لمساندة الأجندة المؤسسية وآلية تقاسم المخاطر بغية تجربة النُهج المبتكرة.

المرفق 1: محفظة مشاريع البنك الدولي وخدماته الاستشارية والتحليلية

محفظة المشاريع القائمة:

| اسم المشروع | صافي العمولات - المؤسسة الدولية للتنمية (مليون دولار) | صافي العمولات - الصندوق الاستثماني (مليون دولار) | صافي العمولات - الإجمالي (مليون دولار) |
|---|---|--|---|
| المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات | 840.00 | 32.14 | 872.14 |
| المشروع الطارئ للصحة والتغذية | 683.00 | 0.00 | 683.00 |
| المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء | 50.00 | 0.00 | 50.00 |
| مشروع الاستجابة الطارئة لتعزيز الحماية الاجتماعية والتصدي لجائحة كورونا | 203.90 | 0.00 | 203.90 |
| مشروع الاستجابة لجائحة كورونا | 35.90 | 11.00 | 46.90 |
| مشروع مكافحة الجراد الصحراوي | 25.00 | 0.00 | 25.00 |
| استئناف المشروع الطارئ للتعليم والتعلم | 100.00 | 52.80 | 152.80 |
| المرحلة الثانية من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة | 170.00 | 0.00 | 170.00 |
| مشروع الاستجابة في مجال الأمن الغذائي والقدرة على الصمود | 100.00 | 27.00 | 127.00 |
| مشروع رأس المال البشري الطارئ | 150.00 | 0.00 | 150.00 |
| المشروع الطارئ لتحسين طرق الربط الحيوي في اليمن | 50.00 | 0.00 | 50.00 |
| المجموع | 2407.80 | 122.94 | 2530.74 |

أنشطة الخدمات الاستشارية والتحليلية الجارية

| اسم المهمة | الرقم التعريفي للمهمة |
|---|-----------------------|
| تقييم رأس المال البشري والمساواة بين الجنسين في اليمن | P171171 |
| الجهاز المركزي اليمني للإحصاء: المساعدة الفنية للحسابات الوطنية | P174838 |
| المرحلة الثانية من تقييم المؤسسات الوطنية اليمنية | P177508 |
| التقييم التشغيلي للعنف القائم على نوع الجنس في اليمن | P177516 |
| تقييم المخاطر التي تواجه اليمن والقدرة على الصمود إزاءها | P178148 |
| تقييم أداء النظام الصحي في اليمن | P175185 |
| القطاع الخاص في اليمن مساعدة فنية | P177361 |
| تدعيم الأطر المؤسسية لدى البنك المركزي اليمني المساعدة الفنية | P177631 |
| مشروع المساعدة الفنية لقطاع الطاقة في اليمن | P178128 |
| المذكرة الاقتصادية لليمن | P178262 |
| برنامج مكافحة الفقر في اليمن | P177826 |

المرفق 2: التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال نهج قائم على استمرارية المساندة

إلى جانب تآكل رأس المال البشري، يمثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أشد تحديات التنمية البشرية إلحاحاً في اليمن. إذ يعاني أكثر من 17 مليون شخص (أي أكثر من نصف السكان) من انعدام الأمن الغذائي الحاد (وفقاً للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لعام 2022). فمن المتوقع أن يكون ما يقرب من 1.3 مليون امرأة حامل ومرضعة قد عانت من سوء التغذية الحاد على مدار عام 2022. وتعد مستويات سوء التغذية الحاد (أي الهزال) والمزمن (أي التقزم) بين أعلى مستويات سوء التغذية في العالم: 16% من الأطفال مصابين بالهزال، منهم 46% يعانون من التقزم، وأكثر من مليوني طفل يحتاجون إلى العلاج من سوء التغذية الحاد. فممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال سيئة، حيث إن هناك أكثر من 80% من الأطفال الصغار لا تتم تغذيتهم على النحو الأمثل، ومن ثم فإنهم معرضون لخطر الإصابة بسوء التغذية. ويدور الأمن الغذائي ورأس المال البشري بالترابط في حلقة مفرغة: فالافتقار إلى الأغذية الصحية والمتنوعة على نحو ملائم، إلى جانب عدم كفاية القدرة على الحصول على خدمات التغذية والرعاية الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية يسهمان في إصابة الأطفال بسوء تغذية ويتسبب سوء التغذية الحاد للأطفال - وخاصة التقزم - في أضرار صحية يستحيل علاجها وكذلك يؤثر على نمو الدماغ وقدراتهم الإدراكية. وقد تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال جائحة كورونا، وانتشرا الآن على نطاق كبير لم نشهده من قبل. وبات اليمن في خطر حيث يوشك على مواجهة أسوأ مجاعة يشهدها العالم منذ عقود.

تشمل العوامل الرئيسية المؤدية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن تدمير الأصول الزراعية ومواقع إنتاج الغذاء، والزيادة الهائلة في أسعار المواد الغذائية، والانخفاض الحاد في الدخل، وانعدام سبل الحصول على الخدمات المطلوبة. زادت تكلفة سلة الإغاشة الدنيا بأكثر من 150% منذ عام 2015. وتسارعت وتيرة تضخم أسعار المواد الغذائية أثناء جائحة كورونا، لاسيما في الجنوب، وذلك مع زيادة أسعار الغذاء العالمية وتدهور قيمة الريال اليمني. ويتسبب الانخفاض العام في الإنتاجية الزراعية المحلية بسبب القيود على الموارد (ندرة المياه، ونقص الاستثمار)، وتغير المناخ في جعل اليمن واحداً من أكثر البلدان اعتماداً على الواردات الغذائية في العالم. وقد أدى تدمير الإنتاج المحلي للأغذية وتعطل سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية بسبب الصراع إلى تفاقم التحدي المتعلق بتوفر الغذاء. كما تفاقم هذا الوضع بسبب الانخفاض الحاد في دخل الأسر، إلى جانب انخفاض المعونات الغذائية في عام 2020. وقد أدى نقص إمكانية الحصول على خدمات صحة الأمهات والأطفال والتغذية وكذلك نقص المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي السليمة - التي تمثل عنصراً رئيسياً في الوقاية من سوء التغذية وعلاجه - إلى تفاقم المشكلة. وكان العديد من العوامل الكامنة وراء ارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، ومحدودية القدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة حاضراً قبل نشوب الصراع - حيث أدى الصراع والصدمات الأخرى إلى تفاقم الأوضاع التي كانت قائمة من قبل بالفعل.

على وجه الحصر، يركز النهج الحالي المتبع إزاء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تقريباً على تلبية الاحتياجات الفورية. يركز الدعم المقدم من المانحين بشكل كبير على دعم الاستهلاك (من خلال التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية)، كما يشمل خدمات التغذية العلاجية (لعلاج سوء التغذية الحاد الوخيم). وغالباً ما تكون المساندة قصيرة الأجل - وتقريباً لا تُرود على الإطلاق بإجراءات تدخلية تكملها - ويكون الهدف منها زيادة القدرة على الصمود على المدى الطويل في مواجهة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ونتيجة لذلك، نادراً ما تحدث الإجراءات التدخلية تأثيراً بعد فترة المساندة ولا تساعد على منع حدوث أزمة غذائية لاحقة. كما أن التنسيق بين الإجراءات التدخلية محدود، مما يؤدي إلى حصول بعض الأسر على المساندة من أكثر من مصدر، بينما لا تحصل أسر أخرى بنفس القدر من العوز على أي شيء.

ويطبق البنك نهجاً جديداً قائماً على استمرارية المساندة كوسيلة للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن. وينبغي أن يستمر التركيز على تلبية الاحتياجات الفورية (من خلال التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية ومعالجة سوء التغذية)، لكن هذه الجهود يجب أن تُنسّق على نحو أفضل ويُوسع نطاقها (على سبيل المثال، لاستكشاف القيود المفروضة على الواردات الغذائية)، وأن تكملها برامج تزيد من القدرة على الصمود في وجه انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على المدى الطويل - ويتمثل ذلك في نهج قائم على استمرارية المساندة. ويشمل النهج المُطبق مؤخراً دعماً يهدف إلى إنعاش الإنتاج والتوزيع المحليين للمواد الغذائية، فضلاً عن الاستثمارات في خدمات صحة الأمهات والأطفال والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وستُوجه مجموعة من التدخلات قصيرة ومتوسطة الأجل في المقام الأول إلى الأماكن التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية. ويتماشى هذا النهج مع إطار عمل الأمم المتحدة

الاقتصادي. وفي حين يعمل البنك مع الجهات المانحة الأخرى على تجميع أكبر عدد ممكن من الإجراءات التدخلية التي تركز على المعايير الجغرافية، فإنه سيبدأ في تنفيذ النهج الجديد القائم على استمرارية المساندة واختباره في مختلف مشاريعه. واستكمالاً للنهج القائم على استمرارية المساندة، ستواصل مؤسسة التمويل الدولية مساندة مساهمات القطاع الخاص في تحقيق الأمن الغذائي والقدرة على الدفع من خلال تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي وبناء سلاسل قيمة مستدامة.

استمرارية المساندة المتعلقة بالأمن الغذائي في مختلف مشاريع البنك الدولي³⁰

| المشروع | نوع الإجراءات التدخلية |
|---|---|
| | تدخلات قصيرة الأجل/طارئة |
| مشروع الحماية الاجتماعية | برنامج النقد مقابل التغذية التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية |
| مشروع الأمن الغذائي مشروع رأس المال البشري | علاج سوء التغذية الحاد الوخيم |
| | الإجراءات التدخلية متوسطة وطويلة الأجل |
| مشروع الحماية الاجتماعية مشروع الأمن الغذائي المشروع الطارئ لتحسين طرق الربط الحيوي في اليمن | الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، وممتلكات وأصول المجتمعات المحلية في مشروع الأشغال العامة، لبناء/إعادة تأهيل الأصول المجتمعية ذات الصلة (مثل الأراضي الزراعية، وشبكات الري، والطرق الريفية والقروية)، بالإضافة إلى تقديم مساندة قصيرة الأجل للدخل |
| مشروع الأمن الغذائي | تعزيز قدرة الأسر المعيشية على الصمود من خلال توفير المستلزمات والأدوات اللازمة لزراعة محاصيل غذائية مهمة وإعداد أطعمة ذات قيمة غذائية (يمكن أن تكمل المستفيدين من برنامج النقد مقابل التغذية) |
| مشروع الأمن الغذائي | استعادة الموارد الزراعية المنتجة من خلال تشجيع تدخلات مختارة من المنافع العامة (على سبيل المثال، الصحة الحيوانية، وإنتاج البذور، والري على نطاق صغير)، وتقديم المعونة الغذائية الموجهة لمنتجي المنتجات الزراعية والغذائية |
| مشروع الأمن الغذائي | مساندة منتجي الأغذية وموزعيها لتحسين الإنتاج المحلي للمواد الغذائية، ونقلها، وتسويقها، وتخزينها |
| مشروع رأس المال البشري | إعطاء أولوية للتغذية الوقائية والتشجيعية للمجتمعات المحلية وإتاحة خدمات المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى مساندة خدمات التغذية العلاجية في المنشآت الصحية |
| مشروع مصائد الأسماك | استعادة سلسلة القيمة الخاصة بمصائد الأسماك (بما في ذلك أصول الإنتاج، ومستودعات التخزين المبردة، والتسويق، وما إلى ذلك) والتوعية بتطوير مصائد الأسماك وإدارتها وتربية الأحياء المائية البحرية |

يتطلب تنفيذ حزم تركز على المعايير الجغرافية توجيهها منسقا وقابلية للتشغيل البيئي فيما بين الإجراءات التدخلية للمشروع. تستخدم مشاريع البنك الدولي التي تتصدى لقضية الأمن الغذائي وسوء التغذية آليات استهداف جغرافي متعددة. وفي المرحلة المقبلة، سيتم تجميع هذه الإجراءات التدخلية معا وتوجيهها جغرافيا باستخدام نهج مشترك: مقياس مجمع لانعدام الأمن الغذائي (معدل عدم كفاية الاستهلاك الغذائي، مؤسسة التمويل الدولية)، وسوء التغذية المزمن (معدلات النقرم بين الأطفال دون سن الخامسة) على مستوى المديرية كأساس للاستهداف الجغرافي.³¹ ولتقادي الازدحام، سيؤثر اختيار المديرية أيضا في الإجراءات التدخلية واستهداف المشاريع الأخرى غير الممولة من البنك الدولي. وداخل المناطق، ستحاول الحزم الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المجتمعات المحلية. وستستند الاستثمارات الإنتاجية

³⁰ تعزيز الحماية الاجتماعية والاستجابة لجائحة كورونا في اليمن (P177020)؛ مشروع الاستجابة في مجال الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في اليمن (P176129)؛ مشروع رأس المال البشري الطارئ في اليمن (P176570)؛ المشروع الطارئ لتحسين طرق الربط الحيوي في اليمن (P177053)؛ التنمية المستدامة لمصائد الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن (P178143؛ قيد الإعداد).

³¹ لا تتوفر معدلات النقرم إلا على مستوى المحافظات، ومن ثم فإن المقياس المجمع سيستخدم معدل الإصابة بالنقرم على مستوى المناطق الذي تحدده مؤسسة التمويل الدولية وكذلك على مستوى المحافظات.

إلى تقييم الإمكانيات الإنتاجية داخل المنطقة المستهدفة. وسيستند الاستهداف الجغرافي لخدمات صحة الأمهات والأطفال والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى توافر خدمات محددة.

وستتوقف التغطية الجغرافية للحزم ومحتواها على توافر التمويل. وفي حدود الإمكان، ولأغراض تحديد النطاق الجغرافي للحزم، سيتم النظر في التمويل من جميع المشاريع ذات الصلة معا. وتبعا لطبيعتها، ستحدث الإجراءات التدخلية المجمعة في نفس الوقت أو بالتتابع. فعلى سبيل المثال، ستنبع المساندة الطارئة الأولية المقدمة للأسر من برنامج النقد مقابل الغذاء مساندة أكثر استدامة لإنتاج أطعمة ذات قيمة غذائية.

وسيتطلب تنفيذ هذه الحزم قدرا من التشغيل البيئي لنظم معلومات الإدارة عبر الإجراءات التدخلية للمشروع. وسيتم تقييم الحزم تقييما دقيقا.

المرفق 3: الإطار الاستراتيجي لرصد ومتابعة مذكرة المشاركة الوطنية

| الهدف الرئيسي: مساندة الشعب اليمني والمؤسسات التي تخدمه | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> النسبة المئوية للاستثمارات المستتيرة بمشاركة المجتمعات المحلية عدد المؤسسات المحلية التي تم تقييمها، وتدريبها، وإشراكها في تنفيذ المشروع | |
| <p>الأهداف: (1) دعم تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على رأس المال البشري؛ (2) تعزيز الأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، وفرص كسب الرزق من خلال "النهج القائم على استمرارية المساندة"</p> | |
| <p>الهدف (1): مساندة تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على رأس المال البشري</p> | |
| الهدف الفرعي | المعايير الإرشادية |
| <ul style="list-style-type: none"> دعم استمرارية تقديم الخدمات في مجال الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود والحفاظ على تقديم الخدمات الأساسية في البلدات والمدن من خلال اتباع نهج قطاعية متكاملة وقائمة على أساس المناطق | <ul style="list-style-type: none"> الأشخاص الذين لديهم القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الصحية، والتغذية، والسكان، والتعليم زمن الانتقال إلى أماكن الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية الأشخاص الذين لديهم القدرة على الحصول على الخدمات الحضرية الحيوية |
| <p>الهدف (2): تعزيز الأمن الغذائي، والقدرة على الصمود، وفرص كسب الرزق من خلال "النهج القائم على استمرارية المساندة"</p> | |
| الهدف الفرعي | المعايير الإرشادية |
| <ul style="list-style-type: none"> تلبية الاحتياجات الفورية (من خلال التحويلات النقدية، والمساعدة الغذائية ومعالجة سوء التغذية) توسيع نطاق الإجراءات التدخلية التي تزيد من القدرة على مجابهة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على المدى الطويل (مثل إنتاج الأغذية وتوزيعها، وتنمية القطاع الخاص) تفعيل حزم من الإجراءات التدخلية قصيرة الأجل والقادرة على بناء القدرة على الصمود | <ul style="list-style-type: none"> المستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية الأشخاص الذين لديهم إمكانية الحصول على أصول مجتمعية منتجة أعيد تأهيلها منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها، أو الحفاظ عليها، أو تطويرها أحجام المنتجات الغذائية الزراعية التي يقوم المستفيدون بالتجارة فيها تحسن نواتج الأمن الغذائي وسوء التغذية بعد عام واحد من انتهاء الإجراءات التدخلية المجمع في المجتمعات المحلية المستهدفة |

YEMEN

IDA

Emergency and Crisis Response

Working for the Yemeni People.

مارس/آذار 2022

تتألف محافظة المشاريع الطارئة القائمة عبر الأمم المتحدة من 9 عمليات جارية بإجمالي 2.53 مليار دولار. ووصلت مدفوعات القروض التراكمية إلى 1.93 مليار دولار (نسبة المنصرف سنوياً من حصيلة القرض قدرها 82%).

الدعم المقدم من مجموعة البنك الدولي

- الاستجابة للأزمات الطارئة
- مشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن بتكلفة 872.1 مليون دولار
- المشروع الطارئ للصحة والتغذية
- مشروع الطارئ للصحة والتغذية بتكلفة 683 مليون دولار
- المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة المرحلة الثانية من المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة بتكلفة 170 مليون دولار
- المشروع الطارئ للحصول على الطاقة 50 مليون دولار
- مشروع الاستجابة لجائحة كورونا بتكلفة 46.9 مليون دولار
- مشروع مكافحة الجراد الصحراوي بتكلفة 25 مليون دولار
- استئناف التعليم والتعلم المشروع الطارئ بتكلفة 152.8 مليون دولار
- المشروع الطارئ للحماية الاجتماعية
- مشروع التصدي لجائحة كورونا وتحسينه في اليمن بتكلفة المشروع 203.9 مليون دولار
- مشروع رأس المال البشري الطارئ 150 مليون دولار
- الاستجابة في مجال الأمن الغذائي والقدرة على الصمود تكلفة المشروع 127 مليون دولار
- المشروع الطارئ لتحسين طرق الربط الحيوي في اليمن 50 مليون دولار

تعزيز الشراكات من أجل التنفيذ في حالات الصراع. أقام البنك الدولي شراكة استثنائية مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية والمؤسسات المحلية لتقديم الخدمات من أجل تنفيذ برنامجنا. ومن خلال الاستفادة من هذه الشراكات المحلية والدولية، نهدف إلى الحفاظ على قدرات التنفيذ لدى المؤسسات اليمنية حالياً من أجل مستقبل أفضل للبلاد، والحفاظ على قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين.

المرفق 4: النتائج الإنمائية الرئيسية والأثر الإنمائي

الزراعة، والإنتاج الغذائي، وتوليد الدخل

- 157075 أسرة ريفية (1099525 شخصاً) استفادت من استثمارات المشروع.
- حصل حوالي 60 ألف مزارع على حزم لبدء العمل من أجل تمكينهم من استئناف إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.
- اعتمد 13,850 مزارعاً تقنيات زراعية محسنة.
- حصل 8,400 6800 منتجاً للألبان ومشتغلاً بالزراعة والفلاحة ومنتجاً للعسل على معدات ومستلزمات لتحسين الإنتاج.
- تدريب 84 شخصاً على العمل في مجال صحة الحيوان في المجتمعات المحلية.
- تم تطعيم 2.64 مليون من الحيوانات المجترة الصغيرة ضد آفات الحيوانات المجترة وطاعون الماعز والحيوانات المعالجة ضد الطفيليات الباطنية والظاهرة.
- تطعيم 20 ألف رأس من الماشية ضد مرض التهاب الجلد العقدي لدى الأبقار.
- توفير 28 منشأة لسلسلة التبريد لمقدمي الخدمات البيطرية على مستوى المديرية والمحافظات لتحسين مناولة اللقاحات وتخزينها.
- زراعة 14038 هكتاراً باستخدام وسيلة الري المحسن، مما يعود بالنفع على 22660 أسرة من خلال إنشاء/إعادة تأهيل آبار/ينابيع ضحلة، وبرك، ومدرجات زراعية، وهياكل لتجميع المياه، وفحص السدود، والجدران الحاجزة، وقنوات صغيرة لتحويل النفايات، مما يحد من مخاطر الكوارث.
- شارك 12300 مستفيد في برنامج النقد مقابل العمل.

مكافحة الجراد الصحراوي:

- معالجة 377 هكتاراً في محافظتي الجوف وشبوة خلال شهر سبتمبر/أيلول 2021.
- قدمت الفرق الوطنية التابعة لوزارة الزراعة والري الدعم عن طريق توفير مركبات رش مثبتة، والمواد الميدانية، ومعدات الاتصالات، ومعدات التخبيم، ومواد الأمطار لمراقبة الجراد الصحراوي والعمليات الميدانية، وصيانة الرشاشات ذات الحجم المتناهي في الدقة.
- وتلقت وزارة الزراعة والري رشاشات ذات الحجم المتناهي في الدقة و مواد ذات صلة، و 600 كيلوجرام من مبيدات الآفات الحيوية، ومعدات الوقاية الشخصية، ومعدات التخبيم.
- ويجري حالياً إنشاء ثلاثة مراكز جديدة في منطقة الصحراء الوسطى لمكافحة الجراد الصحراوي، بالإضافة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية والقدرات التشغيلية لاثنتين من المراكز الإضافية.
- تم تصميم نظام الاستجابة المبكرة للجراد الصحراوي واختباره ونشره في جميع أنحاء الشبكة الوطنية لمراكز مكافحة الجراد الصحراوي.

سبل كسب العيش على المستوى الاقتصادي والمساعدات النقدية:

- 443,008 ألف مستفيد مباشر (29% منهم إناث، و19% من النازحين داخليا، و60% من الشباب) استفادوا من فرص العمل مدفوعة الأجر على المدى القصير. كما تم توفير 11.7 مليون يوم عمل، وأصبح بإمكان 5.4 ملايين شخص تقريباً الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. استفاد 678,723 امرأة وطفلاً من الإجراءات التدخلية في مجال التغذية.
- 11 جولة من المدفوعات لحوالي 1.43 مليون أسرة تحت خط الفقر المدقع ومهمشة في المديرية اليمنية البالغ عددها 333.

المشروع الطارئ للصحة والتغذية والتصدي للكوليرا وفيروس كورونا المستجد:

- تمكن أكثر من 28 مليون يمني من الحصول على الخدمات الأساسية من الصحة والتغذية.
- حصل أكثر من 2.5 مليون يمني على مصادر مياه وخدمات صرف صحي محسنة في المناطق المتضررة من الكوليرا.
- حصل 5.7 ملايين شخص على أدوات النظافة العامة
- حصل 4.6 ملايين امرأة وطفل على خدمات التغذية وتم تلقيح 7.7 ملايين طفل.
- إنشاء حوالي 2,400 نظام إلكتروني للإنذار المبكر من الأمراض.
- إنشاء 26 مركزاً تشغيلياً لعمليات الطوارئ من أجل الاستجابة لجائحة كورونا؛
- تزويد 6 من مختبرات الصحة العامة المركزية بأجهزة لتشخيص فيروس كورونا المستجد وأدوات الاختبار والكواشف الخاصة بفيروس كورونا.
- تدريب 2,757 من موظفي الرعاية الصحية على الوقاية من العدوى ومكافحتها.

الخدمات الحضرية المتكاملة:

- بلغ إجمالي توليد الطاقة 62,859 ميغاواط ساعة من تركيبات توليد الطاقة الشمسية في 229 منشأة صحية ومدرسة.
- جمع أكثر من مليون متر مكعب من المخلفات المتراكمة وإزالتها
- توفير 1.4 مليون يوم عمل للأفراد العاملين في وظائف مؤقتة.
- استعاد أكثر من مليون يمني من استعادة إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي التي أعيد تأهيلها.
- تم الوصول إلى 2.8 مليون مستفيد، من بينهم 48.6% من الإناث، في 11 مدينة مع استعادة إمكانية الحصول على الخدمات الحضرية الحيوية.

المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء:

- تم استئناف إمدادات الكهرباء إلى 443 عيادة، ومدرسة، وبنز مياه شرب، و9 وحدات عزل مخصصة لرعاية المصابين بفيروس كورونا. هناك 67 مرفقاً إضافياً في مراحل مختلفة من التنفيذ في 21 محافظة.
- استعاد حوالي 480 ألف شخص في 17 محافظة من المنح الجزئية لوحدة الطاقة الشمسية.

